جـامعة النيليـــن

كلية الدراسات العليا

الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية

(دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)

Banking Governance Accounting Mechanisms and Their Role in Achieving The Quality of Financial Reporting Information

(A Field study on Faisal Islamic Bank of Sudan)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعـــــــداد الطالب

محمد صلاح عبد الرحمن عمر

إشـــــــــراف الدكتور

مصطفى هارون عز الدين

أستـــــاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة النيلين

1441هـ – 2020م

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في ماتحتوية التقارير المالية من معلومات وكذلك مدى تلبية هذه المعلومات للجهات المستيدة الداخلية والخارجية من حيث ملاء متها ومدى مصداقيتها، تكمن أهمية البحث أن جودة التقارير المالية في المصارف من خلال الإلتزام بالآليات المحاسبية للحوكمة يبعث الثقة والإطمئنان لدى مستخدمي التقارير المالية، هدف البحث إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات المتمثلة في المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية، لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بصياغة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية.

وقد إستخدمت الدراسة أداة الإستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع (90) على عينة من العاملين في بنك فيصل الاسلامي السوداني– الخرطوم، كما إعتمد الباحث على إستخدام المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي، توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها الآتي: ان المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية ساهمت في التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي بما ساعد في تحقيق جودة التقارير المالية، ساهمت المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية في التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية مما ساهم في تأكيد الثقة في التقارير المالية لدى المستخدمين، ساهمت لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسؤولياتة القانونية ومهامه الإدارية ساعد في جودة التقارير المالية، كما إختتم البحث بعدة توصيات أهمها الآتي: ضرورة الإهتمام بالمراجعة الداخلية لأنه يزيد في إكتشاف الأخطاء والتزوير مما يؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية، اختيار اعضاء لجان المراجعة من اشخاص ذوى خبره علمية وعملية .

Abstract

The research problem was represented in the financial information contained in the information, as well as the extent to which this information meets the internal and external parties in terms of their suitability and the extent of their credibility, the importance of the research lies in the fact that the quality of financial reports in banks through adherence to accounting mechanisms of governance sends confidence and confidence in the users of financial reports, the aim of the research To identify the role of accounting mechanisms for corporate governance represented by internal audit and external audit and audit committees and their role in achieving the quality of financial reports, to achieve the goals of the research the researcher formulated the following hypotheses:

1. There is a statistically significant relationship between internal audit and the quality of financial reports.
2. There is a statistically significant relationship between the external audit and the quality of the financial reports.
3. There is a statistically significant relationship between the audit committees and the quality of financial reports.

The study used the questionnaire tool to collect data, where (90) was distributed to a sample of workers in Faisal Islamic Bank of Sudan - Khartoum, and the researcher relied on using the historical approach, deductive approach, inductive approach, descriptive analytical approach, the research reached several results, the most important of which are the following : The internal audit as one of the mechanisms of banking governance contributed to ensuring the efficiency and effectiveness of the internal control system, which helped in achieving the quality of financial reports. Finance for users, the audit committees contributed as one of the mechanisms of banking governance in assisting the board of directors to carry out legal responsibilities and administrative tasks, assisted in the quality of financial reports, and the research concluded with several recommendations, the most important of which are the following: Finance, the selection of members of audit committees from persons with scientific and practical experience.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ح
فهرس الملاحق	ط
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة.	7
الفصل الأول: الإطار النظري للآليات المحاسبية لحوكمة المصرفية	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة المصرفية	19
المبحث الثاني: الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية	36
الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف جودة معلومات التقارير المالية	54
المبحث الثاني : خصائص ومقومات ومعايير جودة معلومات التقارير المالية	67
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	85
المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات	95
الخاتمة	
أولاً: النتائج	110
ثانياً: التوصيات	111
قائمة المصادر والمراجع	112
الملاحق	128

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان جدوال	رقم الصفحة
(1/1/3)	توزيع عبارات الاستبانة	90
(2/1/3)	مقياس ليكرت الخماسي المتدرج	91
(3/1/3)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	92
(4/1/3)	الثبات والصدق	94
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي	95
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص العلمي	96
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي	97
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل المهني	98
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة	99
(6/2/3)	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الأولي	100
(7/2/3)	التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الثانية	102
(8/2/3)	التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثالثة	104
(9/2/3)	المتوسط المرجح ومربع كاي للفرضية الأولي	106
(10/2/3)	المتوسط المرجح ومربع كاي الفرضية الثانية	107
(11/2/3)	المتوسط المرجح ومربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة	108

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	نموذج البحث	5
(1/2/3)	الرسم البياني لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي	95
(2/2/3)	الرسم البياني لأفراد العينة وفق التخصص العلمي	96
(3/2/3)	الرسم البياني لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي	97
(4/2/3)	الرسم البياني لأفراد العينة وفق المؤهل المهني	98
(5/2/3)	الرسم البياني لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة	99

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	الإستبانة	129
(2)	محكمو الإستبانة	134

المقدمة

وتحتوي على الأتي :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً:الإطار المنهجي:

تمهيد :

تعد حوكمة الشركات من الأدوات التي تحقق السلامة المالية للشركات والمؤسسات والمصارف، ويتم ذلك من خلال تطبيق وتفعيل ميثاق أخلاقي لتحقيق الممارسات المثلى والتي تحقق حماية مصالح المجتمع خاصة ضد الغش والخداع الذي قد تتضمنة عمليات نشر قوائم ماليةغير معبرة عن القيمة الحقيقية أو تعلن الشركة عن بيانات ومعلومات غير مؤكدة، فأن مفهوم حوكمة الشركات بهدف السيطرة على المخالفات وعلى الشركات الإلتزام بالقوانين واللوائح كضمان لحقوق الأطراف المختلفة .

تعتبر التقارير المالية الوسلية الأساسية للإتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالمنظمة ومن خلال التقارير المالية يمكن لكافة الأطراف الأخرى التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي وما تحققه من نتائج، كما أن التقارير المالية هي عبارة عن نتائج لتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية والسياسات والأداء المالي. وعليه تمثل جودة التقارير المالية محوراً مهمهاً للكشف عن الكثير من القضايا التي تهم المنظمات والهيئات المهنية والتنظيمية والمحاسبين ومستخدمي التقارير المالية ككل.جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية والمتمثلة في المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في ماتحتوية التقارير المالية من معلومات وكذلك مدى تلبية هذه المعلومات للجهات المستيدة الداخلية والخارجية من حيث ملاء متها ومدى مصداقيتها.

ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية :

1. ماهو مدى تأثير المراجعة الداخلية كآلية من الحوكمة المصرفية على جودة معلومات التقارير المالية؟
2. ماهو مدرى تاثير المراجعة الخارجية كآلية من الحوكمة المصرفية على جودة معلومات التقارير المالية؟
3. ماهو مدى تاثير لجان المراجعة كآلية من الحوكمة المصرفية على جودة معلومات التقارير المالية؟

أهمية البحث :

يتم تقسيم الأهمية إلى الآتي :

الأهمية العلمية :

يعتبر البحث إثراء علمي لدى المكاتب لحداثة الموضوع الذي يتناوله، وبما أنه يوضح اهمية الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وضرورة دراستها في إطار علمي متكامل مما يساعد في زيادة ملاءمة وموثوقية التقارير المالية، ومن ثم الخروج نتائج وتوصيات جديدة من خلال التعرف على ما توصلت إليه الدراسات السابقة ومعرفة الفجوات الموجودة فيها .

الاهمية العملية :

1. تطبيق المصرف للاليات المحاسبية للحوكمة الشركات يزيد من جودة التقارير المالية التي يقدمها البنك مما يؤدي إلى جذب المستثمرين .
2. إلتزام المصرف بالاليات المحاسبية للحوكمة الشركات يبعث الثقة والإطمئنان لدى المستخدمين .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية وذلك من خلال :

1. اختبار مدى تأثير المراجعة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية .
2. اختبار مدى تأثير المراجعة الخارجية في تحقيق جودة التقارير المالية .
3. اختبار مدى تأثير لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالية .

فرضيات البحث :

لتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية و جودة التقارير المالية .

الفرضية التانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية و جودة التقارير المالية .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة و جودة التقارير المالية.

منهجية البحث :

إستخدم الباحث المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات وبيان مدى أثرها على جودة التقارير المالية .

مصادر جمع البيانات :

المصادر البيانات الثانوية :الكتب _ الدوريات والمجلات العلمية _ الرسائل الجامعية _ الإنترنت .

المصادر البيانات الأولية : إستمارة الإستبانة.

حدود البحث :

الحدود المكانية : بنك فيصل الاسلامي السوداني .

الحدود الزمانية : 2019م

الحدود الموضوعية:الاليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير المالية .

الحدود البشرية: عينة من العاملين (محاسب – مراجع داخلي – مدير مالي – مؤظف استثمار – موظف مخاطر – محلل مالي) ببنك فيصل الإسلامي السوداني .

متغيرات البحث:

تمثلت متغيرات البحث في الآتي :

المتغير المستقل : الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات المتمثلة في (المراجعة الداخلية – المراجعة الخارجية – لجان المراجعة) .

المتغير التابع : جودة التقارير المالية .

نموذج البحث :

شكل رقم (1)

يوضح نموذج البحث

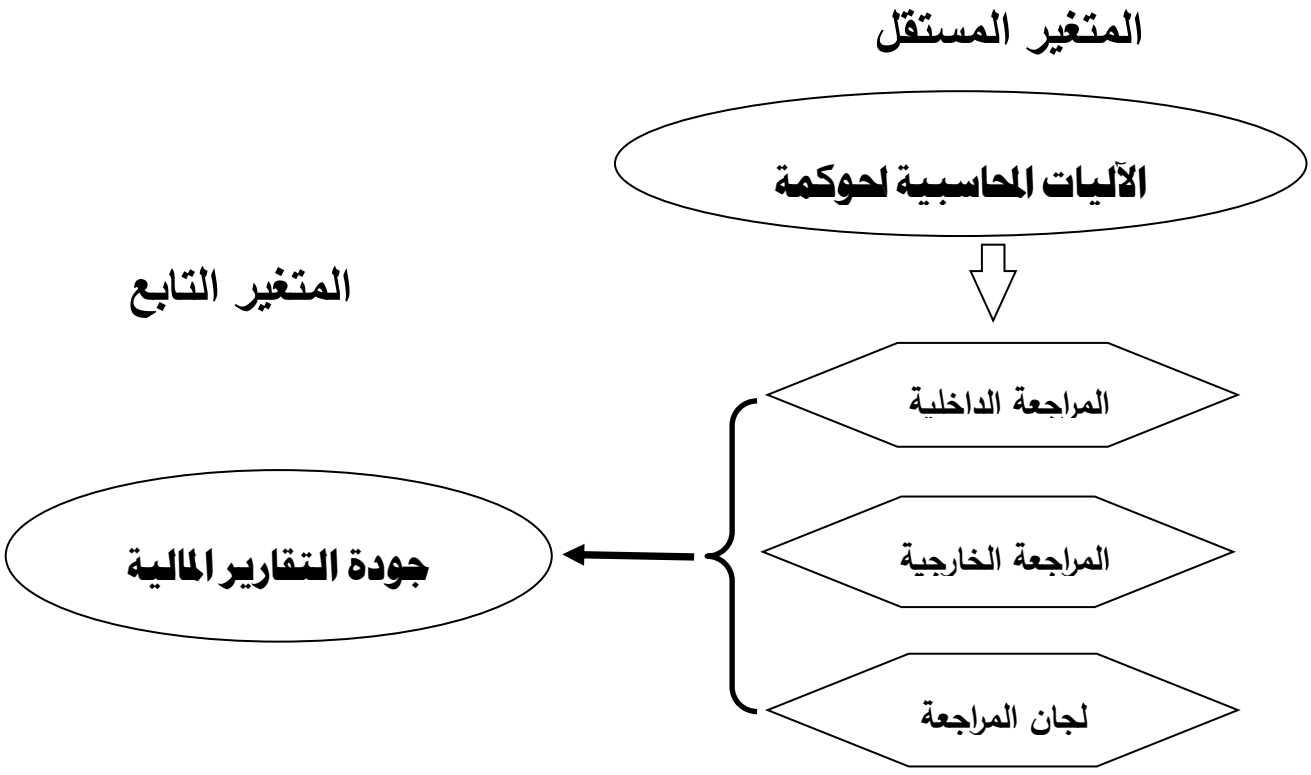

المصدر: اعداد الباحث، 2019م

هيكل البحث :

سيتم تبويب البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، بحيث تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية، ويشتمل على مبحثين : المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة المصرفية، المبحث الثاني: الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية، أما الفصل الثاني بعنوان الاطار النظري لجودة التقارير المالية ويحتوي على مبحثين حيث يشتمل المبحث الأول على: مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية، المبحث الثاني : خصائص ومقومات ومعايير جودة التقارير المالية، أما الفصل الثالث بعنوان الدراسة الميدانية، ويشتمل على مبحثين: المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية، المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً : الدراسات السابقة :

قام الباحث بإستعراض العديد من الدراسات السابقة حتى يتسنى له الوقوف على الفجوات الموجودة في هذه الدراسات والمواضع التي لم تتطرق إليها والإسهام في الوصول إلى نتائج تضيف جانباً إلى ما تم تناوله من الجوانب المتعلقة بالموضوع .

1/ الدراسات السابقة : المتعلقة بالمتغير المستقل " آليات الحوكمة المصرفية"

دراسة : حسن ، (2010م)[1]

تمثلت المشكلة في دراسة ضغوط المتغيرات الاقتصادية والقصور في جودة التقارير المالية المنشورة، والذي يستوجب ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات المساهمة بصفة خاصة والشركات الفردية بصفة عامة. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم لجان المراجعة، وتحديد دور لجان المراجعة في الرقابة على الإدارة وعلى عملية التقرير المالي وفقاً لمعايير جودة المعلومات. تكمن أهمية الدراسة في عدم وجود تحديد واضح لأبعاد دور لجنة المراجعة فيما يتعلق بالأنشطة والمهام التي يمكن أن تمارسها اللجنة، والإفصاح الذي يجب أن تتضمنة تقاريرها. أعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي، والإستقرائي، وقوائم الإستقصاء. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات من مكاتب المراجعة والمحاسبة، والمؤسسات الحكومية وديوان المراجعة والشركات الإستثمارية. توصلت إلى وجود علاقة بين المراجعة الداخلية ولجان المراجعة، حيث أن للجان نفس سلطة مجلس الإدارة حيث أن سلطة لجان المراجعة تستمد من تفويض مجلس الإدارة.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات من مكاتب المراجعة والمحاسبة، بينما ركزت دراستي على إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات على عينة من موظفين بنك فيصل الإسلامي السوداني.

---

1 – حسن الطيب عبدالله خالد، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة التقارير الملية المنشورة – دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراست العليا، رسالة دكتورة في المحاسبة غير منشوررة، 2010م).

دراسة :abdul samed a Ibrahim 2011م[1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في الدور المزدوج الذي تلعبه الشركات الأسرية في كيفية التعامل مع مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة وذلك لتحقيق أهداف الملاك وإتخاذ القرارات المناسبة وخلق الإستقرار والإستمرارية والتى بدورها تؤدي إلى أداء متفوق للشركة. هدف الدراسة لتفعيل دور آليات الحوكمة في تحقيق أهداف الملاك في تعظيم ثرواتهم وحماتها ذلك عن طريق الأداء المالي الجيد للشركة. تكمن أهمية الدراسة في وضع أسس وقوانين للشركات الماليزية تساعدها في تعظيم قيمة الشركة السوقية. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. إستخدمت الدراسة البيانات المقدمة في القوائم المالية المنشورة في بورصة كولالمبور للاوراق المالية من عام 1990م – 2005م. توصلت الدراسة إلى أن قيمة الشركات الأسرية في المتوسط أقل من الملكية غير الأسرية ولقد أظهرت القوائم المالية فرقاً كبيراً. أوصلت الدراسة بتحسين قيمة الشركات الأسرية عن طريق جلب مديرين مستقلين ذوي خبرات عالية وجعل هنالك إزدواجية في الأداء المالي للشركة.

يتضح للباحث أن هذه إهتمت بوضع أسس وقوانين للشركات الماليزية تساعدها في تعظيم قيمة الشركة السوقية، بينما دراستي إهتمت بتوضيح الأدوار التى تقوم بها كل من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في ظل الحوكمة المصرفية، والطرق السليمة لفعاليتها في المصارف السودانية.

دراسة: Allen,et.al (2014) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في دور حوكمة الشركات في حالات فشل البنوك خلال الأزمة المالية الحديثة، هدفت الدراسة إلى تحليل دور حوكمة الشركات في حالات فشل البنوك

---

1 − Fizilah Abdul Samed a Haslindar Ibrahim (2011) **Corporate Govemance Mechanisms and Performance Of public-Listedfamily-Ownership in Malaysia** (Malaysia: University saints Malaysia Intemational journal of economics and Finance Vol3 No1) pp105-115

[2]ALLen N.,bjorn,christatian.**the roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis**. ,(2014).

خلال الأزمة المالية الحديثة, وقام الباحث ببحث العلاقة بين أثر ملكية البنك وهيكلية الإدارة على إحتمال حدوث الفشل المالي للبنوك التجارية الأمريكيةّ، أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات من على عينة من المصارف الأمريكية، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفشل المالي يتأثر بشكل كبير بهيكلية الملكية للبنك, وإحتمالية حدوث الفشل المالي ترتفع بشكل خاص عندما يتم زيادة الحوافز الخاصة بالمدراء التنفذيين ومستويات الأدارة الأقل,المتغيرات المحاسبية مثل(رأس المال,الإيرادات,القروض المتعثرة) تساعد أيضا في التنبؤ بالفشل المالي، أهم توصيات الدراسة توضيح الأثار المترتبة على السياسات المهمة والتي قد تساعد المنظمين والمشرفين والمشاركين الأخرين في السوق في توقع ومنع الأزمات المصرفية في المستقبل, الأهتمام علي التركيز بشكل قوي علي تحليل قواعد حوكمة الشركات في البنوك وبشكل خاص هيكل رأس المال.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على دور حوكمة الشركات في حالات فشل البنوك خلال الأزمة المالية الحديثة، بينما ركزت دراستي على أن التقارير المالية تمثل المصدر الوحيد للجهات الخارجية والتي تستفيد منها في إتخاذ القرارات .

دراسة: حسين، درار،2015م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تاثير آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر. هدفت الدراسة إلى مدى تفعيل دور آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر التي تواجه المصارف السودانية. تأتي أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على آليات الحوكمة ومساهمتها في إدارة المخاطر بالمصارف السودانية. اتبعت الدراسة على المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. إستخدمت الدراسة إستمارة الاستبانة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى ان لجنة المراجعة تساعد عملية تحديد المخاطر التى تؤثر في التقارير

1 – حسين، أسعد مبارك، ودرار، لبنى محمد حسن،، **دور آلبات حوكمة المصرفية في ادراة المخاطر بالمصارف السودانية**، (الخرطوم: نورا الحديثة للطباعة والنشر، مجلة ضمان الودائع المصرفية، العدد1. 2015)

المالية وكذلك الدور الذي يقوم بة المراجع الداخلى بتقدير مبدئ للمخاطر الملائمة للنشاط محل المراجعة ويجب أن تعكس أهداف العملية نتائج هذا التقدير.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي آليات حوكمة المصارف ومدى تأثيرها على إدراة المخاطر المصرفية (لجان المراجعة والمراجعة الداخلية) ومدى تأثيرها على جودة معلومات التقارير المالية. بينما ركزت دراستي على إختبار مدى تأثير المراجعة الخارجية في تحقيق جودة التقارير المالية .

دراسة : براءة (2016م) : [1]

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح دور آليات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، تنبع أهمية الدراسة في الربط بين الجوانب العلمية لآليات حوكمة الشركات للتعرف على دور هذه الآليات تجاه عدم تماثل المعلومات المحاسبية، الإهتمام بآليات حوكمة الشركات يساعد على توفير بيئة أعمال تتسم فيها المعلومات بالشفافية والموثوقية. هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات حوكمة الشركات في المصارف، التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف عدم تماثل المعلومات في المصارف السودانية. إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات من على عينة من مكاتب المراجعة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن توافر الخبرة والقدرة الكافية تساعد المراجع الخارجي على تقويم عمليات الحوكمة والتقرير عنها، إن إعتماد المراجع الخارجي إجراءات وأساليب فعالة في تنفيذ إجراءات تقدير المخاطر يساعد في التحقق من التطبيق السليم للحوكمة في المصارف.

[1]. براءة عامر كرم الله، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية،** (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2016م).

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على المنهج الإستنباطي والإستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي ، بينما ركزت دراستي على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الآليات المحاسبة لحوكمة الشركات وبيان مدى أثرها على جودة التقارير المالية .

دراسة : مرينا (2018م) : [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في حصول علي بعض مستخدمي التقارير المالية علي معلومات سرية أو داخلية، دون باقي المستخدمين الاخرين ممايؤدي الي عدم وضوح دور آليات الحوكمة في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. تكمن أهمية الدراسة في أن الإهتمام بآليات حوكمة الشركات يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم فيها المعلومات بالشفافية والموثوقية، هدفت الدراسة إلى التعرف علي مفهوم وأهداف ومزايا اليات حوكمة الشركات، الوقوف علي مفهوم عدم تماثل المعلومات واهميتها واهدافها وطرق قياسها والاثار المترتبة عليها ومحدداتها والمخاطر الناتجة عنها، وأعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي . إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية حوكمة الشركات تساعد علي تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية لتوفير معلومات كافية تساعد علي اتخاذ قرارات الاستثمار، إن آليات حوكمة الشركات لها دور في الحد من عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال ما تضيفه من ثقة وشفافية ومصداقية للتقارير التي تحتوى على معلومات مالية معدة على أساس المعايير المحاسبية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على أن آليات حوكمة الشركات لها دور في تحقيق الثقة والشفافية للتقارير التي تحتوى على معلومات مالية معدة على أساس المعايير المحاسبية وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات ، بينما ركزت دراستي على أن آليات حوكمة المصرفية ساهمت في عمليات الفحص والتقويم المستمر مما زاد من الثقة في التقارير المالية التي يقوم المصرف بنشرها .

---

[1].مرينا مرزوق متى، **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الأستثمار**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا،رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2018م).

دراسة على(2018م) :[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في هل تزيد الحوكمة المصرفية في فعالية جودة القرارات الإئتمانية للمصرف؟، هل توجد علاقة بين حوكمة المصارف وكفاءة قرارات منح الإئتمان؟، هل يساعد التوسيع علي الحوكمة المصرفية علي تقليل مخاطر القرارات الإئتمانية؟، هدفت الدراسة إلى معرفة العناصر الأساسية بدعم التطبيق السليم للحوكمة المصرفية، التعرف علي طبيعة السياسة الإئتمانية الموجودة في المصارف السودانية ، لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلالة واثر بين لجان المراجعة وترشيد قرارات منح الإئتمان بالمصرف، توجد علاقة ذات دلالة وأثر بين المراجعة الداخلية وترشيد قرارات منح الائتمان بالمصرف، توجد علاقة ذات دلالة واثر بين المراجعه الخارجية وترشيد قرارات منح الإئتمان بالمصرف، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات على بنك فيصل الإسلامي السوداني، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منهاتوجد علاقة ذات دلالة واثر بين لجان المراجعة وترشيد قرارات منح الإئتمان بالمصرف، التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات من خلال الالتزام بالحياد المطلق عند قرار منح الائتمان يساعد في اتخاذ القرارات ويحد من مخاطر الائتمان.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، بينما إستخدمت دراستي المنهج الإستقرائي والإستنباطي والتاريخي والوصفي والتحليلي .

دراسة: حمدان 2019م[2]:

تمثلت مشكلة البحث في محتوى التقارير المالية التي تقدمها المصارف السودانية، من حيث كمية المعلومات التي تفصح عنها المصارف والتي تزيد هن تلك المعلومات التي

---

[1] على حسين محمد على، **دور آليات الحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م)

2 – د. حمدان إبراهيم ضو البيت، **دور الآليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في الإفصاح الإختياري لتحقيق جودة معلومات التقارير المالية**، دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2019م)

تطلبتها المعايير الدولية ومدى إلزام بنك السودان المركزي. هدف البحث إلى إختبار العلاقة بين كلاً من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية وبين الإفصاح الإختياري، كما إختبر العلاقة بين كلاً من المراجعة الداخلية ولجان المراجعة كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية وبين جودة معلومات التقارير المالية المتمثلة في ملاءمة وموثوقية تلك المعلومات، وكذلك إختبر العلاقة بين الإفصاح الإختياري وجودة معلومات التقارير المالية بالنسبة للمصارف السودانية.

الفرضية الأولي: تؤثر الأليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري.

الفرضية الثانية: يوثر الإفصاح الإختياري في جودة معلومات التقارير المالية.

الفرضية الثالثة: الإفصاح الإختياري يتوسط العلاقة بين الآليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير المالية.

إتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدم الإستبانة لجمع البيانات من مديرين الفروع ونوابهم ومدراء الإدارات ورؤساء الإقسام والمراجعيين الداخليين والمراقبين والموظفين وآخرين ممن يعملون بالمصارف السودانية، توصل البحث إلي عدة نتائج منها، أن كلاً من لجان المراجعة والمراجعة الداخلية كآليات داخلية محاسبية للحوكمة المصرفية ساهمتا في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري وجودة معلومات التقارير المالية بالمصارف السودانية، وكذلك مساهمة الإفصاح الإختياري في تحسين جودة معلومات التقارير المالية بالمصارف السودانية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت علي تؤثر الأليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري. بينما ركزت دراستي على أن هناك وجود علاقة بين المراجعة الخارجية وجودة معلومات التقارير المالية .

دراسة: إعتماد 2020م [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ما اثر الحوكمة المصرفية فى رفع كفاءة اداء المصارف وذلك من خلال آليات الحوكمة؟ما هي الطرق التى يمكن ان تتبعها لرفع كفاءة اداء المصارف؟كيف تساعد الحوكمة المصرفية في التغذية العكسية لبناء نظام مصرفى فعال؟، هدفت الدراسة إلى لتطبيق آليات الحوكمة المصرفية للوصول إلى نظام رقابي فعال ينظم العمل المصرفي مما يقلل من الفساد المالي والمحاسبي، تعمل الدراسة للوصول علي دليل ميداني في بيئة الممارسة المهنية بشأن مدي تأثير آليات الحوكمةالمصرفية في رفع كفاءة الأداء المصرفي، لتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين لجان المراجعة والعوامل المنظمه لرفع كفاءة الاداء المصرفي، توجد علاقه ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية والعوامل البيئية لرفع كفاءة الاداء المصرفي، توجد علاقة ذات دلاله احصائيه بين المراجعة الخارجية وعوامل التغذيه العكسية لرفع كفاءة الاداء المصرفي. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبيان لجمع البيانات على عينة من المصارف السودانية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :تساعد لجنة المراجعة من خلال إلمامها الكافي بمعايير المراجعة في ضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، تقديم الخدمات الإستشارية والتوكيدية للحسابات المصرفية تساهم في تطبيق الشفافية في المعلومات التي يقدمها المصرف.

يتضح للباحث أن الدراسة الحالية تناولت لتطبيق آليات الحوكمة المصرفية للوصول إلى نظام رقابي فعال ينظم العمل المصرفي مما يقلل من الفساد المالي والمحاسبي، بينما الدراسة السابقة المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة المصرفية واثرها في موثوقية التقارير المالية.

---

1 – إعتماد نور الدين محمد إدريس ، **آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي**، دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2020م) .

2/ الدراسات السابقة : المتعلقة بالمتغير التابع "جودة التقارير المالية"

دراسة : جميل 2007م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في معوقات الإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في عن الإفصاح الكافي والملائم والذي يؤثر سلباً على قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار الاستثماري. هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات لمساهمة العامة وتحديد الأسباب التي تحول دون قيام الشركات المساهمة العامة بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والاستنباطي، والاستقرائي والوصفي. استخدمت الدارسة إستمارة الاستبانة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أن استخدم معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوئم المالية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وإن الالتزام التام من قبل شركات المساهمة العامة بالمتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح سوف يزيد من قدرة لمستثمر على وضع القرار الاستثماري. أوصلت الدراسة بضرورة العمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة، وضرورة قيام مدقق الحسابات الخارجيين بإبداء الرأي في مدى التزام الشركات محل التدقيق بمتطلبات الإفصاح القانونية والمهنية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على تحديد مدى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات لمساهمة العامة، بينما ركزت دراستي على إختبار مدى تأثير المراجعة الداخلية في تحقيق جودة التقارير المالية .

دراسة: لينا (2017م) : [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والخصائص التي تتميز بها، وبيان مدى تعزيز مستوي جودة التقارير المالية، ومعرفة المشاكل التي قد تظهر

---

1 – جميل حسن محمد، **متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدارسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م).

2- لينا عبد الرحمن محمد،**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية**،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2017م).

نتيجة استخدام البرمجيات المختلفة التي تتكون منها هذه النظم، حيث هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ومستوي جودة التقارير المالية والتعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين جودة التقارير المالية، ومن الفروض التي تناولتها الدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وملائمة التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وموثوقية التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وواقعية التقارير المالية، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي ومن أهم النتائج التي تناولتها الدراسة إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أدت إلى التقليل من إحتمالات عدم التأكد في التقارير المالية، أدى إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة إلى توفير التقارير المالية في الوقت المناسب، إن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تدعم إتخاذ القرارات المتنوعة مما يحقق جودة التقارير المالية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على أن تحديد العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة ومستوي جودة التقارير المالية والتعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين جودة التقارير المالية، بينما ركزت دراستي على أن آليات حوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والمراجعة ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية .

دارسة : إبراهيم (2018) [1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في أثر الإتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية على جودة التقارير المالية . هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المراجعة المستمرة في تحقيق جودة التقارير المالية، بيان دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي وأثره على جودة التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إختبار الفرضيات التالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

1 إبراهيم الطاهر إبراهيم الفكي، **الإتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية وأثرها في جودة التقارير المالية**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2018م) .

المراجعة المستمرة وجودة التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين التخص الصناعي للمراجع الخارجي وجودة التقارير المالية، إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الأستنباطي، المنهج الإستقرائي، المنهج الوصفي، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ساهمت الإتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية بتقويم مستوى ملائمة التقارير المنشورة إلكترونيا لقرارات المستخدمين، ساهمت الإتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في تدعيم إستقلالية المراجع الخارجي وقدراته المهنية في مواجهة إكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية .

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تحسين مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية، بينما تناولت دراسة الباحث الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية.

دراسة : عبد المنعم (2019م) : [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التقارير المالية التي يقوم المصرف بنشرها حيث أنها تمثل عامل أساسي لدى عملاء المصارف وتساعدهم في إتخاذ قراراتهم، وأن ضعف أنظمة المصارف التقليدية وعدم مواكبتها لبيئة الأعمال المعاصرة وذلك من خلال ضعف الأنظمة التقليدية في عملية الرقابة على إدخال البيانات مما يؤدي إدخال بيانات خاطئة أو بطريقة غير صحيحة ومن ثم البطء في معالجتها مما يؤدي للوصول إلى مخرجات غير سليمة، تهدف الدراسة إلى إختبار العلاقة بين مدخلات وتشغيل ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية، إختبرت الدراسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخلات نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشغيل نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة

[1]- عبد المنعم محمد حسن حامد، **نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودوره في تحسين جودة التقارير المالية،** (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2019م)

التقارير المالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية، إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : ساعد نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، ساعد تشغيل نظام المعلومات من خلال اكتشاف الاخطاء أثناء تسجيل الاحداث المالية بأن تكون ارقام القوائم والتقارير المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على أن ضعف الأنظمة التقليدية في عملية الرقابة على إدخال البيانات أدى إلى إدخال بيانات خاطئة أو بطريقة غير صحيحة، بينما ركزت دراستي على ما تحتويه التقارير المالي من معلومات ومدى تلبية هذه المعلومات للجهات المستفيدة .

التعقيب على الدراسات السابقة :

يتضح للباحث من خلال الدراسات السابقة أن للآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية دور في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تحديد دور المراجعة الدراخلية في الرقابة على الإدارة وعلى عملية التقرير المالي وفقاً لمعايير جودة المعلومات، وتحقيق أهداف الملاك وإتخاذ القرارات المناسبة وخلق الإستقرار والإستمرارية والتى بدورها تؤدي إلى أداء متفوق للشركة. وأن تفعيل دور آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر التي تواجه المصارف السودانية، والمساعد على توفير بيئة أعمال تتسم فيها المعلومات بالشفافية والموثوقية، كما أنها تساعد لجنة المراجعة من خلال إلمامها الكافي بمعايير المراجعة في ضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية.

الفصل الأول

الإطار النظري للآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري للآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية، من خلال أهم المفاهيم الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية التي اوردها العديد من الكتاب والباحثون، ومن ثم قام الباحث بالتعرف على اهميته الحوكمة المصرفية وإبراز الحاجة إليها، ومعرفة الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالاضافة إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية في الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة المصرفية

المبحث الثاني: الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة المصرفية

أولاً : مفهوم الحوكمة المصرفية :

تعود جذور الحوكمة المصرفية إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام (1932م) وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالمصارف أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء باستخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء، ولاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية. [1]

يمكن تعريف الحوكمة على انها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء. [2]

الحوكمة المصرفية تعنى نظاما للتوجية والتحكم والرقابة علي نشاط المصارف المساهمة مبنى على تنظيم عملية اتخاذ القرار فى هذة الشركات وتوزيع الصلاحيات والمسئوليات فيما بين الاطراف الرئيسية في المصارف وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح الاخرى بشكل عام. [3]:

وايضاء عرفت على انها الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير أشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة. [4]

---

1 – https://web.facebook.com/327396260649427/

2 – مطاوع السعيد، **دور المراجعة في حوكمة الشركات**، (القاهرة: جامعة الأزهر، دراسة تحليلية كلية التجارة، 2009م)، ص 2.

3 – هدية محمد الحشاش ، **دراسة تحليلية لابعاد المحاسبة لحوكمة الشركات المصرية**، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة، المجلة العربية للدراسات التجارية ، العدد 3 ، 2004م) ص113.

4– طارق حامد، **حوكمة الشركات تطبيقات على المصارف**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، د.ت)، ص9.

تعرف ايضاً بأنها أنظمة يتم بموجبها إدارة المنشأة والرقابة عليها وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسئوليات فيما بين المشاركين مثل مجلس الإدارة والهيئة والمساهمين ويـرسم القـواعد والأجراءات المتعـلقة باتخـاذ القرارات فى شئون المنشأة.[1]

عرفت الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة من العلاقات بين المصارف ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها. وهى تتضمن الهيكل الذى من خلالة تم وضع أهداف المصارف والادوات التي يتم بها تنفيذ هذة الاطراف، ويتحدد بها أيضا اسلوب متابعة الاداء. [2]

كما عرفت بنها نظام مناعة وحماية ضروري لضبط حركة واتجاة وسلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وهي بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة والإشراف سواء داخل الشركة او خارجها، عبر عدة مراحل وتعتمد هذه العملية بشكل أساسي على الأخلاق . [3]

يستنتج الباحث من ماسبق :

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقاية على أداء المؤسسات.
- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمسااهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- التأكيد على المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين .يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

1- أمين السيد أحمد لطفى ، **المراجعة وحوكمة الشركات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م) ص 66

2- محمد سلمان الصلاح ، **الاستفادة من أدوات الرقابة لادارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، (القاهرة : مؤتمر التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2005م)، ص59

3- أشرف حنا، **تدقيق الحسابات وأطراف فى إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة: فندق شيراتون، المؤتمر العربي الأول، 2005م)، ص5

ثانياً : أهمية الحوكمة المصرفية :

نجد أن الحوكمة المصرفية برزت بصورة عملية نتيجة للخلل الذي أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات التجارية ويمكن تلخيص هذه الاهمية في النقاط التاليه : [1]

1. مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام في جذب الاستثمارات.
2. وجود أسواق تمتاز بالشفافية في المعلومات .
3. وجود أدوات رقابية فعالة على أداء مجالس إدارات الشركة والتي أصبحت نقطة البداية في تطبيق الحوكمة المصرفية.

أيضا لضمان تحقيق أهداف الشركات تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي : [2]

1. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أوعودته مرة أخرى.
2. تحقيق ضمان النزاهة والحيدة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتي أدنى العاملين فيها .
3. تفادي وجود أية أخطاء عمدية أوانحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره .
4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها .
5. تقليل الأخطاء إلي أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء .
6. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية والإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج .
7. تحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين .

1- عبد المطلب ابوزيد عثمان، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص**،(الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م)، ص70

2- **المرجع السابق**، ص70

ايضأ تظهر أهمية الحوكمة المصرفية من خلال : [1]

1. تساهم فى زيادة أعداد المستثمرين في البورصات وأسواق المال، أما الدول التي لاتطبق هذة السياسات تخضع أسواقها المالية لسيطرة عدد محدد من المستثمرين، تصبح قادة الملكية ضيقة للغاية، كما تساهم الحكومة في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الحصص، وتساعد على تحقيق عائد افضل للدولة على استثماراتها .
2. بث السلوكيات والأخلاقيات الحميدة وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية، وتعزيز الإطار التنظيمي والرقابة للمنظمات والشركات .
3. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول .
4. رفع مستوى الأداء وللشركات وما يترتب عليه من رفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات .
5. جزب الاستثمارات الأجنبية .

يتضح للباحث أن أهمية الحوكمة المصرفية أنها تعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول ورفع مستويات الأداء للشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجع راس المال المحلي وزياة فرص العمل لأفراد المجتمع، وفتح أسواق جديدة لها قابلية الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات في قوائمها المالية المنشورة والتي يترتب عليها زيادة المستثمرين والاعتماد علي تقاريرها في اتخاذ القرارات.

ثالثاً : أهداف الحوكمة المصرفية :

نجد ان الحوكمة المصرفية برزت بضرورة عملية نتيجة للخلل الذى أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات التجارية والعامة علي حد سواء والذى تفجرت عنة مشاكل تتعلق

1- د. أمين السيد واحمد الطيب، **المراجعة وحوكمة الشركات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010م) ص135

بالفساد المالي والفضائح المالية وعدم الشفافية في المعلومات وسوء الإدارة، ويمكن تلخيص أهم أهداف الحوكمة المصرفية فى النقاط التالية : [1]

1. ضمان الشفافية والإفصاح ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح .
2. ضمان تطبيق معايير محاسبة سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة .
3. منع إستغلال السلطة وتحقيق المساءلة .
4. ضمان تدفق الاستثمار وتشجيع تدفقة وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية .
5. ضمان وجود قوانين وتشريعات واجراءات واضحة المعالم ودقيقة تنص على كيفية وتوقيت إجراء خصخصة الشركات .
6. ضمان وجود نظام رقابة داخلية قوية .
7. ضمان العدالة والحياد في الممارسة الإدارية .
8. ضمان زيادة الثقة فى الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرتة على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار .
9. تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراتة التنافسية ومساعدتة في الحصول علي التمويل وتوليد الارباح وخلق فرص عمل جديدة .
10. ضمان حماية المساهمين وحملة الوثائق مع مرعاة مصالح العمل والعمال .
11. ضمان الحفاظ علي حقوق الأقلية أو المستثمرين .

يرى آخر أن لحوكمة الشركات أهداف أخرى:

1. الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات االمحاسبة والتدقيق المالي علي النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري .
2. تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني استراتيجية سلمية وضمان قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة بما يؤدي الي رفع كفاءة الأداء .

1- سعدابي ابراهيم احمد، **دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني**، (القاهرة: المعهد الاسلامي لليحوث والتدريب، 2008م) ص6

3. تجنب حدوث الأزمات المالية نظراً لتاثيرها على الاقتصاد الوطني .
4. رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية علي المستويين الكلي والجزئي .
5. الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي والإستراتيجي بالشركة .
6. تحسين كفاءة وفعالية الشركات وضمان استراجاعها ونموها . [1]
7. تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة، ودعم اسواق المال المحلية والدورية.

يتضح للباحث من أهداف الحوكمة المصرفية بأنها تدعم وتوفر الثقة للمستثمرين بالإستثمار والمضاربة في أسهم رؤوس أموال الشركات المساهمة والشركات ذات التخصص الاستثماري ووضع دليل حوكمى للأهداف الخاصة في قطاع الشركات المستثمرة ى تخصصاتها النوعية واستثماراتها في المجالات المحددة، وتأكيد مسؤليات الإدارة وتعزيز مساءلتها وحماية أصول الشركة، وحماية حقوق المساهمين، ودورهم في مراقبة إدارة الشركة.

رابعاً : خصائص الحوكمة المصرفية :

تتمثل خصائص الحوكمة المصرفية في الاتي :

1. الانضباط : ويعنى مراعاة السلوك الأخلاقى المناسب والمقبول من الأطرف المرتبطة بالمنشأة، إلا أن هذه الخاصية تتركز على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات فإذا التزم هؤلاء كل في مجال إختصاصه بالانضباط تكون الحوكمة قد تحققت من ناحية اولى .
2. الشفافية : هذه الخاصية مرتبطة ببيانات القوائم المالية الصادرة عن الشركة وهي مسئولية كل من الإدارة تعدها والمراجع الخارجى الذى يصادق علي صحتها .
3. الإستقلالية : ترتبط الإستقلالية فى إطار حوكمة الشركات بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، فلابد من عدم تدخل الاختصاصات، كل حسب ماهو محدد له فى نظام الشركة .

1- د. عطا وارد خليل و محمد الفاتح العشماوي، **الحوكمة المؤسسة**، (القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2008م)، ص502

4. المساءلة : تعني اتاحة الفرصة لكافة الاطراف فى التحقيق عن آداء وعمليات الشركة، وإمكانية محاسبةالمسئولين عن الآداء السئ .
5. المسئولية : أي مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن القيام بواجبهم تجاه المساهمين والأطراف الأخرى، بالصورة التى تحقق مصالح الأطراف جميعاً .
6. العدالة : تعني مراعاة التوازن فى تحقيق مصالح الاطراف المرتبطة بالشركة دون التركيز على كبار المساهمين مثلا .
7. المسؤلية الإجتماعية : هذه الخاصية تحقق بتحقيق الخصائص السابقة، وذلك بتحقيق الرفاهية والإجتماعية لكافة افراد المجتمع مع مراعاة المصالح المختلفة للأطراف المرتبطة بالشركة [1].

يرى آخر أن من خصائص الحوكمة المصرفية الآتي :

1. تعزيز آداء الشركات وتعظيم قيمتها السوقية .
2. المساءلة المحاسبية لإدارة الشركة .
3. تاكيد التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لأعمال الشركات .
4. التوازن في العلاقات التعاقدية التي ترتبط بين إدارة الشركات والأطراف الأخراى .
5. الوصول الي أفضل ممارسة للسلطة في الشركات .
6. توفير الضمانات التى تكفل الحد من الفساد المالي الإداري .
7. حماية أموال المستثمرين والمقترضين من المخاطر التشغيلية والمالية .
8. تجنب مظاهر سوء اقتناء واستخدام الموارد الإنتاجية التي تتمتع بالندرة النسبية .
9. تفعيل مسئوليات كل من مجلس الإدارة الإشرافي ومجلس الإدارة التنفيذية .

1- د. الهادي ادم محمد ابراهيم، **امكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقديم اداء سوق الخرطوم للاوراق المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (4)، 2008م)، ص ص112-113

10.تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية وإحداث نقلة في أنشطتها من مجرد الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة في التغيير بسلوك الأداء المستقبلي للشركات .

11.توزيع الحقوق والمسؤليات على مختلف الأطراف المشاركة في المنظمة بما في ذلك مجلس الأدارة الإشرافي ومجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

12.تجنب مساوئ وعيوب كل الهياكل الملكية المشتتة لهذا وتعكس خصائص حوكمة الشركات السابقة دوافع حاجة المنظمات إلى ضرورة تطبيق هذا التوجية [1].

مما سبق يتضح للباحث أن خصائص الحوكمة المصرفية تزيد من فاعلية حوكمة الشركات، تساعد في رفع الضغوط على أصحاب العمل في المنظمات، تساهم في إعطاء صورة حقيقية وواضحة عن أعمال تلك المصارف التي تطبق الحوكمة، وتتضافر فيما بينها لتشكل إطار حوكمة الشركات .

خامساً : الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية :

هنالك أربعة أطراف رئيسية تتاثر وتؤثر في تطبيق السليم لقواعد الحوكمة المصرفية، وتحدد إلي درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذة القواعد، وهذه الأطراف هي:

1. المساهمون : وهم من يقيمون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول علي الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة بصفتهم من يقوم بختيار المديرين التنفيذيين.

1- د. فهد محمد الرقيب، **حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد (4)، 2010م) ص458

2. مجلس الإدارة : مجلس الإدارة الذي توكل لة سلطه الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على الأداء، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .
3. الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالإداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطرف المتعاملة مع الشركة، لذا يحب الحرص علي اختيار أفراد الإدارة بعناية لانهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين .
4. أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدئنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطرف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبيربالعلاقات بين هذة الأطراف، فهم الذين يقومون بأداء المهام التى تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم الخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولاحتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من بيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات إنتمائية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططا للتمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة[1] .

يتضح للباحث أن الأطراف المستفيدة من نظام الحوكمة المصرفية تتمثل في أن تقديم المساهمين لرأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم يساعده في الحصول على أرباح مناسبة لإستثماراتهم، ويمثل مجلس الإدارة المساهمين وأصحاب المصالح ويعتبر السلطة المالكة

1- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية الدولية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص ص 28-29.

لأعمال المنشآة، وهم من يقومون بتخطيط السياسات والإستراتيجيات العامة للمنشآة، تساهم الإدارة في تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتساعد في تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها. .

سادساً : مقومات الحوكمة المصرفية :

تتمثل المقومات والدعائم الأساسية التي يجب توفرها عند تطبيق الحوكمة المصرفية في الوحدة الاقتصادية وهي : [1]

1. وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم، مثل حق التصويت وحق إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات، كما توضح في المقابل حقوق المجتمع على الشركة وواجباتهم.
2. وجود رؤية واضحة تحدد معالم إستراتيجية الشركة تكفل تحقيق هذة الرؤية وذلك من خلال ترمتها إلي خطط وأهداف.
3. وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسؤليات، ويعزز مجموعة من الأنظمة، مثل نظام لرقابة الداخلية، محاسبة للمسؤلية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية الازمة للمساءلة وتقييم الأداء.
4. وجود مراجعة، لها من الصلاحيات مما يكفل حق ممارسة دورها الرقابي على اعمال المراجع الداخلي والخارجي وحق متابعة تقارير هم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ماتحوية هذة التقارير من مقترحات .
5. وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة، ليس لإداراتها فحسب بل يمتد ليشمل جميع الأطراف ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة في إتخاذ القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والجهات الحكومية ذات العلاقة. [2]

1- عبد الله نصر الدين أمين، **دور حوكمة الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد،** (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، 2015م)، ص37.

2- المرجع السابق، ص 38 .

يتضح للباحث من مقومات الحوكمة المصرفية أنها نظام واضح لتحديد المسئوليات والصلاحيات لصناع القرار، ونظام معلومات مناسب بدرجة مقبولة من الكفاية والوقاية ، ونظام رقابة داخلية قوى وفعال ، وأيضاً نظام حوافز مالية وإدارية مناسبة للإدارة التنفيذية على التصرف بالشكل المناسب وفق المصلحة العليا للمنشأة .

سابعاً : مبادي الحوكمة المصرفية :

مفهوم مبادئ الحوكمة المصرفية يقصد بها القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح الاخرى وذوي العلاقة[1]،يمكن عرض هذة المبادئ على النحو التالي[2]:

1. مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحوكمة المصرفية :

يتطلب هذا المبدأ ضرورة توفير إطار فعال لحوكمة الشركات من خلال صياغة الاسس الفعالة التي تضمن رفع مستوى الشفافية وكفاية الاسواق بين الهيئات لختلفة للشراف والرقابة، وقد تطرق هذا المبدأ إلي الأتي :

أ. أثار الحوكمة على الاقتصاد الكلي .

ب.نزاهة وشفافية الاسواق .

ج. تمتع الهيئات الإشرافية والرقابية عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة للقيام بواجبها باسلوب مهني وطريقة موضوعية .

2. مبدأ حقوق المساهمين :

أي حفظ حقوق كل المساهمين ويشمل ذلك نقل ملكية الاسهم ، اختيار مجلس الإدارة ، الحصول علي عائد من الارباح ، مراجهة القوائم المالية ، حضور اجتماع الجمعيات العمومية والحصول علي معلومات كافية ومتكاملة في الوقت المناسب عن كل مايختص بأمور الشركات.

1- د. منال حامد فراج، **دورة الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثرة على تحسين جودة التقارير المالية**، دراسة ميدانية (القاهرة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 34، العدد 4، 2010م)، ص134

2- المرجع السابق، ص 135 .

3. مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين :

يجب أن يكفل حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الاجانب كما ينبقي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول علي تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة . [1]

4. مبدأ دور أصحاب المصالح في الشركة :

إضافة إلي الإعتراف بحقوق المساهمين فقد أعترفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بحقوق أصحاب المصالح وهم يمثلون عادة اطراف معينة هامة تحدد كيفية عمل الشركات وكيفية اتخاذها لقراراتها، لهذا يجب أن نضمن في إطار قواعد حوكمة الشركات حماية حقوقهم واحترامها بالقانون ويجب أن يسمح للمتعاملين مع الشركة الاطلاع علي معلومات المطلوبة.[2]

5. مبدأ الإفصاح والشفافية :

تؤكد مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية علي أن الإفصاح الدقيق الذي يتم في الوقت المناسب يجب أن يشمل كافة المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة بما في ذلك الوضع المالي والاداء الملكية وإدارة الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة ومكافاتهم ، وتحدد الخطوات العامة أيضا أن المراجعة السنوية يجب أن تقوم بها مرافب حسابات خارجي تبعأ لمستوى عالي جدأ من معايير الإفصاح المحاسبي والمالي وغير المالي ، يجب ان توفر قنوات نشر المعلومات طريقة عادلة للوصول للمعلومات التي تهم المستثمرين . [3]

---

1 – د. فارس كريم العانى، **دور حوكمة الشركات فى التصدي لأثار الازمات المالية العالمية،** (القاهرة: كلية التجارة، جامعة بنها، مجلة الدوريات والبحوث التجارية، المجلد 1 العدد 2 ، 2010م) ص 142

2 – د. مصطفي حسن بسيونى، **المراجعة الداخلية فى إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية،** (القاهرة : المؤتمر العربي الاول حول التدفق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات ، سبتمبر 2005م)، ص 77

3 – د. عبد الله على أحمد قرش، **اليات حوكمة الشركات فى البنوك ودورها فى تحسين الأداء المصرفى،** (بيروت: إتحاد المصارف العربية ، 2011م) ، ص 80

6. مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة :

تهتم الحوكمة بتوضيح أدوار ومسؤليات مجلس الإدارة في الشركة وضبط علاقات مجلس الادارة بحملة الاسهم من جهة وبالأدارة التنفيذية للشركة من جهة أخرى وتششمل تلك المسئوليات هيكل مجلس الإدارة وواجباتة القانونية وكيفية أختيار أعضائة ومهامه الأساسية ، وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة ، والرقابة الفعالة علي الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمان مسئولية مجلس الإدارة تجاة الشركة وحملة الاسهم . [1]

يستنتج الباحث أن مبادئ الحوكمة في المصارف تعتبر الحد الأدني لمتطلبات الأجراءات المطلوبة للرقابة والتي تساعد في التطبيق الجيد للحوكمة في الشركات.

ثامناً : معايير الحوكمة المصرفية :

هناك العديد من المعايير والمؤشرات التي يتم من خلالها تقويم مدى فعالية الحوكمة المصرفية ولعل أهمها ما يلي : [2]

1. مدى وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح المتضمنة لأفضل أساليب ممارسة سلطة في مجال إدارة الشركات، وهل من السهل الحصول على عليها، وهل نصوصها واضحة وصياغتها سليمة، وسهلة الفهم وهل هي متسقة مع حزمة التشريعات الأخرى، أم أن هناك تعارضاً وتضارباً وعدم توافق بينها وبين التشريعات الأخرى حيث يبطل أحدها الآخر، أو يعطل تنفيذ أو يجد لمن يخالف أحكمها مخرجاً من تلقي العقوبات الخاصة بالمخالفة .
2. مدى المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذين في صنع القرارات، في توجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط، وهو أمر بالغ الأهمية حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه وللرقابة ولتحسين الإشراف، ولتحقيق مزيد من الشفافية، فضلاً عن أن

---

1 – إمام حامد الخليفة، **التدقيق الداخلى مبادئ الحوكمة فى التشريع الضريبى المصري**، (القاهرة: المؤتمر العربى الاول حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات ، 2005م) ص 292

2 – محمد أحمد محمد على، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2013م)، ص 31 .

هذه المشاركة ستوضح الحقائق وتظهر وتعمل في الوقت ذات على معالجة قصور أو أي إنحراف وبشكل مؤثر وسريع .

3. مدى وجود فصل وتقسيم للعمل، والادوار بين مجلس الإدارة وبين المسؤل التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب/ المدير العام التنفيذي) خاصة ما يخلقه يوجده هذا الفصل من حيوية وفاعلية، تتصل بتحديد الرؤية لإستراتيجية، وإختيار ورسم السياسات وما يتصل أيضاً بالتكتيكات التنفيذية المختلفة، والتي تتم من وقت لآخر ومدى توافقه أو إتساقه مع إحتياجات ومتطلبات مصالح العمل ومصالح أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في المشروع .
4. مدى وجود لجان رئيسية تتبع لمجلس الإدارة تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسة تحليلية، تتناول الأنشطة التي تحتاج إلى تطوير والتي من شأنها دراسة وبحث الجديد وعمليات الإصلاح التي تحتاج إليها الشركة . [1]
5. مدى ودرجة الإفصاح عن مرتبات ومكافآت كبار المديرين، وما يتصل بها من إنجازات وأعمال تم القيام بها، ومدى ما حققه كل منهم من نتائج وإتساقهم مع ما يتم التعاقد عليه معه وكم الأداء والتحسين والتطوير على يديه ومدى تناسب الدخل الذي حصل عليه مع النتائج التي تم التوصل إليها ومن ثم الحكم على مدى كفاءة مجالس الإدارة ومد إمكانية إستمرار أعضاء المجلس في شغل هذه المناصب أو القيام بإحلاف أفراد آخرين محلهم ولحقيق نتائج أفضل .

يرى أخر أن من معايير الحوكمة المصرفية الأتي :

1. توافر أطار فعال للحوكمة المصرفيه وأن يكون متوافقا مع قانون الدولة ويحدد بشكل واضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختصة في مجال الرقابة والتنظيم وتطبيق النصوص.

---

[1] – محمد أحمد محمد على، **المرجع السابق**، ص 33 .

2. حقوق المساهمين وأهم وظائف أصحاب رأس المال ينبغي لأي نظام حوكمة أن يحمي ويسهل ممارسة المساهمين حقهم .
3. المعاملة العادلة للمساهمين ينبغي أن ضمن نظام الحوكمة معاملة عادلة لكل المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب وكل المساهمين يجب أن يحصلوا على تعويض فعلي عند التعدي على حقوقهم . [1]
4. دور مختلف أصحاب المصلحة في الحوكمة ينبغي ان يعترف نظام الحوكمة بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل وضمان استمرارية المؤسسات ذات القيمة ووضع أسس نظام فعال لحوكمتها وينبغي على نظام الحوكمة إن يساهم في تحقيق الشفافية والكفاءة المالية.
5. الشفافية ونشر المعلومات، ينبغي على نظام الحوكمة إن يضمن نشر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب عن كل المواضيع الهامة المتعلقة بالمؤسسة لا سيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة المؤسسات[2] .
6. مسؤولية مجلس الإدارة ينبغي على الحوكمة أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها، وقد بينت المعايير المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم .

إشارة لجنة بازل الى ان الحوكمة المصرفية تعد جزءا من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي، ويتكون ذلك النظام من العناصر الخمسة التالية:

---

[1]- سندس ماجد رضا، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية**، (العراق:جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (18)، 2011م)، ص ص 1 – 6 .

[2]- **المرجع السابق**، ص 7.

أ. سياسات اقتصاد كلي مستقرة وسليمة.

ب. بنية أساسية متطورة تشمل.

- قوانين منظمة للشركات، وحماية المستهلك والملكية الخاصة.
- قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دوليا.
- نظام مستغل لمراجعة ميزانيات الشركات ذات الجم الكبير.
- رقابة مصرفية فعالة.
- قواعد محددة لتنظيم اعمال المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك.
- نظام لتسويات المدفوعات.

ج. الانضباط الفعال للسوق الذي يعتمد على تدفق المعلومات من المقترضين الى المستثمرين والدائنين وعدم التدخل الحكومي في صناعة قرارات هذه الأطراف وبصفة خاصة منح الائتمان.

د. صلاحية للسلطة الرقابية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لإقالة البنوك المتعثرة او إعادة هيكلة تصفية هذه البنوك في الحالات الحرجة.

هـ. اليات لتوفير مستوي ملائم من التدخل الحكومي بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات[1].

[1] ماجدة احمد شلبي ، **المرجع السابق** ، www.arablawinfo.com

المبحث الثاني

الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية

تعد حوكمة الشركات فى مجملها مجموعة من الآليات التى تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين، وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة من جهة ، وأصحاب المصالح من جة أخرى، وبالتالى فإنها تهدف على حماية الكالكين ممن التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب المصالح وعلى الأخص حملة الأسهم. [1]

أولاً : مفهوم آليات الحوكمة المصرفية :

عرفت آليات الحوكمة المصرفية على أنها (مجموعة من الوسائل التى يتم تصميمها بهدف ترشيد وتوجية ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التى تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك، ومن ثم الخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك ، مما يؤدي إلي التوازن بين مصالح جميع الأعضاء) [2].

كما تم تعريفها علي انها مجموعة الطرق والأساليب التى تطبق على مستوى المنشأة لحل مشاكل الحوكمة، ويتوقف استخدام هذه الطرق والأساليب على نظام الحوكمة المطبق، كما تهدف تلك الآليات إلى عدم انتهاك حقوق الأغلبية من حملة الاسهم ومراقبة اداء المديرين وتفقدهم حال الأداء غير الجيد وضمان عدم الإفصاح عن بيانات أو معلومات غير سليمة من قبل الإدارة لحملة الأسهم، مع إتاحة فرصة حصول المستثمرين على عوائد

---

1 – د . محمد سامي راضى ، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعى، 2010م)، ص 444

2– د . عبد الله على أحمد القرشى ، **دراسة تحليلية لأبعاد الحوكمة وتأثرها على الداء المصرفي ، دراسة تطبيقية على قطاع الدول المحلية**، (حلوان ، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الأعمال، رسالة دكتوراه فى إدارة الاعمال، غير منشورة ، 2010م)، ص 45

مناسبة على استثماراتهم، ويوجد نسبة اتفاق بين الكتاب والباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات الحوكمة لنوعين (آليات داخلية، آليات خارجية) [1].

يستنتج الباحث مما سبق من مفاهيم لآليات الحوكمة المصرفية الاتي :

- ترشيد وتوجية ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات .
- تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأعضاء .
- عدم انتهاك حقوق الأغلبية من حملة الاسهم ومراقبة اداء المديرين وتفقدهم حال الأداء غير الجيد .
- تاحة فرصة حصول المستثمرين على عوائد مناسبة على استثماراتهم .

ثانياً : الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية :

ويتم تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى أبعاد متداخلة (آليات داخلية، آليات خارجية، آليات قانونية، آليات محاسبية)، وبما أن البحث يقوم على دراسة الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات خاصة أنها تشمل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة هذا فضلاً عن مجلس الإدارة، وعليه يمكن تناول هذه الآليات في الآتي :

1. المراجعة الداخلية : يتم تناولها في الآتي :

أ. مفهوم المراجعة الداخلية :

عرفت المراجعة الداخلية علي أنها أحد عناصر الرقابة الداخلية تصممم بمعرفة الإدارة لغرض فحص وتقييم التقارير عن الرقابات المحاسبية وغيرها وعادة تشغيل على إستعراض الأنظمة والرقابة الداخلية وفحص المعلومات المالية والتشغيلية للإدارة بالإضافة الى إستعراض مدى إقتصادية وكفاءة وفعالية العمليات دخل المنشأة . [2]

1- عبد الله على أحمد القرشي، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة على الأداء المصرفى** – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية، (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه، غير منشورة فى إدارة الأعمال، 2010م)، ص95

2 – د. اسامة على ميلاد ، **دورة المراجعة في تدعيم حوكمة الشركات**، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 4 ، 2011م) ، ص 43

عرفت بأنها أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهى تساعد الإدارة علي متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع ومخرجاتها تقرير أو تقارير تقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة والقائم بها موظف بالمشروع وإستقلال تنظيمي فقط ويتحقق هذا الإستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة . [1]

عرفت أيضاء بأنها نشاط محايد موضوعى إستشاري ومطمئن يهدف إلى زيادة قيمة عمليات المنشأة وتحسينها وتساعد المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة عن طريق إسلوب منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدرة المخاطر والرقابة والحوكمة . [2]

يستنتج الباحث من مفهوم المراجعة الداخلية مايلي :

- المرجعة الداخلية نشاط يتم بصفة دورية ومنظمة وليس نشاط يتم عند الحاجة الية .
- تعتبر أحد الوظائف التى تمارس داخل المنشأة حيث يخصص لها إدارة مستقلة من إدارات المنشأة .
- الهدف الأساسى منها هو خدمة الإدارة عن طريق إمدادها بالمعلومات لتساعدها فى إتخاذ القرارات الملائمة .

يستطيع الباحث تعريف مفهوم المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل يقوم بة متخصص داخل المنشأة ووسيله فعالة تهدف يستطيع الباحث تعريف مفهوم المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل يقوم بة متخصص داخل المنشأة ووسيله فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في تحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التى تكفل الحماية للاصول وضمان دقة البيانات التى تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والهادفة للحصول على اكبر كفاية إنتاجية.

---

1 – د. عبد الوهاب على نصر، د. شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة فى بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال،** (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 496

2 – د. ممدوح ابوالسعود، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات،** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية، 2005م)، ص ص328 – 329

ب. أهداف المراجعة الداخلية :

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية بالأتى [1] :

- دقة الأنظمة الداخلية .
- الكفاءة التى يتم بها التنفيز الفعلى داخل كل قسم من أقسام المنشأة .
- كيفية وكفاءة الطريقة التى يعمل بها النظام المحاسبى وذلك كمؤشر يعكس يصدق نتائج العمليات والمراكز المالى .
- التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمشروع للسياسات والخطط وإجراءات الإدارة الموضوعة .
- التأكد من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية التى تقدمها الأقسام المختلفة للإدارة العليا .

ج. اهمية المراجعة الداخلية :

فى الاونة الاخيرة ازداد اهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل هي :

- كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها : ادى ظهور شركات المساهمة الى كبر حجم المشروعات وانفصال الادارة عن الملكية مما ادى الى عدم قدرة ادارة المشروعات من الالمام بكافة الاشياء في هذه المشروعات وبالتالي استوجب الامر استخدام نظم رقابة داخلية . ولكى تطمئن الادارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التى تعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .
- التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية : مع كبر حجم المشروع تم انشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة ادى ذلك ال ارسال المراجع الداخلي لمراجعة

---

1 – مصطفى نجم البشارى، **أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة فى المؤسسات العامة بالسودان،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مؤتمر المراجعة الداخلية الاول بالسودان حول الادارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى، 2008م) ص 9

اعمال هذاه الفروع ، وقد اطلق على هذا المراجع (المراجع المتجول) لمتابعة مدى التزام العاملين بالسياسات الادارية واقتراح التعديلات ونجاح المراجع المتجول في اداء هذه المهام كان له اثر كبير فى نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي اتساع نطاقها وتزايد اهميتها . [1]

- التوسع فى احتياجات الادارة : نجد ان الادارة هي العمل الرئيسي لقسم المراجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التى تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية وعلى ادارة المراجعة الداخلية توفير تلك الاحتياجات .
- أعمال مفهوم السيطرة علي الشركة : السيطرة تعني قيام مجلس الادارة بالالمام بمجريات الامر بالشركة والقدرة على ادارتها وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المخطط لها، وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الاعمال المتغيرة والتقدم التكنلوجي والمنافسة .

يرى الباحث ان المراجعة الداخلية تمد الادارة العليا بالتحليل والتقييم والاستشارات والتوصيات عن الانشطة التي تم فحصها، ويمكنها الوفورات والغرض واضافة قيمة وزيادة العائد للمنشأة. فالمراجعة الداخلية الان تتضمن نطاق واسع للرقابة وادارة المخاطر .

د. معايير المراجعة الداخلية :

تتمثل معايير المراجعة الداخلية بالأتى [2]:

- الإلتزام من قبل المراجعين الداخليين بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية الأخيرة أكثر من الإعتبارات التنظيمية والقانونية المتبعة بالمنظمة .

---

1 – محمد الرملي احمد عبد الله ، **اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات**، (سوهاج : جامعة اسيوط، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 1994م)، ص249 .

2 – د. محمد عبد الفتاح العشماوى، **نموزج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات فى اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، منظمة العربية للتنمية الادارية، الملتقى العربى الثانى للحوكمة والاصلاح المالى والادارى فى المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق فى ظل المعايير الدولية، 2007م) ، ص 14

- توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل على الخدمات الإستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم .
- فهم وتبنى وتحليل وتقييم الإستراتيجيات .
- الإستقلالية لأنشطة المراجعة الداخلية والموضوعية لأداء ورأي المراجعين الداخليين .
- يجب علي المراجعين الداخليين وضع وتسجيل خطة لكل مهمة عمل .
- يجب على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التى يقوموا بتأديتها .
- يجب على المراجعين الداخليين توصيل نتائج أداء المهمة بالطريقة والوقت المناسبين لذلك .
- يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقوم بالتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة الخطر والرقابة والسيطرة والتحكم في التشغيل .

و. دور آلية المراجعة الداخلية في الحوكمة المصرفية:

دور آلية المراجعة الداخلية دوراً أساسيا في الحوكمة المصرفية من خلال الرقابة على المخاطر التى تتعرض لها الشركة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية على عملية التقرير المالى، وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة، يتعين على المنظمات من أجل الحصول على قوئم مالية على درجة عالية من الثقة والإفصاح، وتتم بالمصداقية من قبل أصحاب المصالح أن تقوم بتفعيل عملية المراجعة الداخلية لضمان فعالية تطبيق حوكمة الشركات، وذلك من خلال [1] :

1. يجب أن يكون لدى الشركة نظام حكم للرقابة الداخلية وأن يتعاون فى وضعة مجلس الإدارة مع المديري الشركة، والأوجب عليهم بيان أسباب وجود مثل هذا النظام للجمعية العامة السنوية، وأن يتولى تطبيق هذا النظام إدارة مختلفة بالمراجعة الداخلية .

---

1 – د. معتز رمضان ابوبكر، **أسباب تدنى مستوى الثقة في المراجعين الخارجيين من جانب مصلحة الضرئب،** (الإسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، ورق بحثية مقدمة إلى مجلس كلية التجارة ، 2009م)، ص 14– 18

2. يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرع لذلك بالشركة ، ويتكون من القيادات الإدارية بها، ويتبع مباشرة العضو المنتدب، كما يكون له الاتصال مباشرة والتناوب مع رئيس مجلس الإدارة، ويحفز كل اجتماعات لجنة المراجعة .
3. يكون تعيين وتحديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معامعاملتة المالية بقرار من العضو المنتدب، بشرط موافقة لجنة المراجعة .
4. يجب أن تكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحية الازمة التى تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجة .
5. يصورة تحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية ومهام مديريها ومن يعاونوه قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة الشركة .

2. المراجعة الخارجية : يتم تناولها في الآتي :

أ. مفهوم المراجعة الخارجية :

عرفت المراجعة الخارجية بأنها فرع من فرعى المراجعة الرئيسية الداخلية والخارجية بأنها الاداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فان المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ماهى إلانظام يهدف الى إعطاء الرأى الموضوعى فى التقارير والأنظمة والإجراءات المعينة بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة [1].

عرفت أيض بأنها الفحص المنظم الإنتقادى المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة التى تراجع حساباتها بقصد إبداء رأى فتى محايد عن مدى صحة ودقة البيانات ودرجة الإعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التى أعدها المشروع نتيجة أعمالة من ربح أو خسارة

1 – د. محمد السيد السرابا، **اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل – الاطار النظرى والمعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العملى**، (القاهرة : المكتب الجامعى الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م) ، ص 39

وعن مركزه المالي وذلك بناءا على المعلومات والإيضاحات المقدمة لمراجع الحسابات وطبقا لماجاء بالدفاتر والسجلات[1] .

عرفت بأنها طرف من خارج المنشاة او الشركة حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشاة بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأى فنى محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالى للمنشاة فى نهاية فترة زمنية ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من الربح والخسارة. [2]

يستنتج الباحث من مفهوم المراجعة الخارجية مايلى :

1. نشاط رقابى تقوم به جهات معتمدة ذات سلطة إعتبارية .
2. عملية للفحص الدقيق والمتعمق لعناصر العمل بصفه عامة .
3. التحقق من صحة المبالغ والافصاحات التى تتضمنها القوائم المالية .
4. عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعى .
5. وسيلة لفحص القوائم المالية وعمل إنتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية.

ب.أهداف المراجعة الخارجية :

تتمثل أهداف المراجعة الخارجية بالأتى [3] :

- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدي الإعتماد عليها .
- إبداء الرأى الفنى المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية في توضيحات للمركز المالي ونتائج الأعمال .

---

1 – أحلام احمد محمد محمد صالح، **استقلال المراجع الخارجى وحياده وأثرهما فى التقارير المالية للشركة المدرجة يسوق الخرطوم للاوراق المالية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م) ص 14

2 – وسيلة بوخالفه ، **دور المراجعة الخارجية فى تحسين جودة القوائم المالية**، (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013)، ص7

3 – المعتز رمضان أبوبكر الشيخ، **أسباب تدنى مستوى الثقة فى المراجعيين الخارجيين من جانب مصلحة الضرائب فى ليبيا**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للمحاسبة والمراجعة، العدد 1، 2013م)، ص 391.

- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قرارات مناسبة لإستثماراتهم وذلك بتوفير الثقة في البيانات والمعلومات المالية .
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش وذلك بالمساعدة في وضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك .
- إكتشاف ماقد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش .

يستنتج الباحث من أهداف المراجعة الخارجية مايلى :

1. التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أوغيرها نتيجة الإهمال أوالتقصير .
2. إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .
3. طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لإستثماراتهم .
4. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع .

ج. أهمية المراجعة الخارجية :

إن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة تعتمد اعتماداً كبير على البيانات المالية التى يعتمدها مراجع الحسابات الخارجى المستقل ، وذلك لتلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات ، والتي تختلف تبعا لاختلاف مصالحها وأهدافها ، وهذه الفئات تتمثل فيما يلى : [1]

- الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة : حيث يتركز الغرض الريسى من تقرير المراجع فى الحصول على المعلومات التى تمكنهم من مراجعة الأداء وتقيم عملية إعداد التقرير عن العمليات المالية المعقدة ، إلى جانب إتخاذ القرارات المؤثرة فى اتجاهات المستقبلية للمؤسسة .

---

1 – عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، (صنعاء : مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 255.

- حملة الأسهم : يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أوالمحافظة على نسبة الاستثمار الحالى .
- حملة السندات الحاليون والمحتملون: إن هؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم فى تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها.
- مجموعة الموظفين واتحادات العاملين : وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح .
- الاقتصاديون ورجال البحث العلمى : وتتمثل حااجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الأثار على السياسات الاقتصادية، وعاى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات. كما أن رجال الاقتصاد يعتمدون على القوائم المالية المدققة في تقريرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادى . [1]
- العملاء والموردون والمنافسون : إن هذه الفئة تحتاج إلى المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجى لتمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع والخدمات ، أو كمستهلكة للسلع والخدمات وتقييم القوة التنافسية للمؤسسة .
- دعاة ومؤسسات حماية البيئة : وهؤلاء يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاولة المؤسسة لنشاطها .
- الأجهزة الحكومية : تعتمد بعض أجهزة الدولة على بيانات المؤسسات المعتمدة من مراجع مستقل فى العديد من الأغراض منها : مراقبة النشاط الاقتصادي ، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة ، أو فرض ضرائب .

---

1 – **المرجع السابق،** ص 257 .

- نظام المحاكم : ويحتاج إلى معلومات تساعده فى تقييم الموقف المالي للمؤسسة لأغراض حالات الإفلاس، وتقييم الأصول الضرورية، وفى أغراض الدعاوي القضائية.
- الاستشاريون كالمحللين الماليين وبيوت الاستثمار : فهؤلاء الفئة يحتاجونإلى معلومات تساعدهم فى تقييم الموقف المالي للمؤسسة بهدف إبداء النصح للمستثمرين وتوجيههم .
- الدئنون والبنوك : تساعد المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجى المستقل هذه الفئة في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة ، وكذلك تحديد مبلغ القرض وشروطه .
- المستثمرون المحتملون : وهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم فى اتخاذ قرارات حول إمكانية الاستثمار في المؤسسة ، وتحديد السعر المناسب للاستثمار بما يحقق لهم أكبر عائد.

د. دور آلية المراجعة الخارجية في الحوكمة المصرفية:

يتمثل دور المراجعة الخارجية في الحوكمة المصرفية الآتي[1] :

- تدعيم نظام الحوكمة المصرفية عن طريق اهتمام المراجع الخارجى بمراعاة مصالح المساهمين والأطراف الاخرى .
- دور المنظمات المهنية في تفعيل الدور الحكوكمى للمراجعة من خلال إصدار المعايير المهنية وضرورة التزام الماجعين بهذه المعايير .

ويرى كاتب أخر أن المراجعة الخارجية تشكل حجر الزاوية في الحوكمة المصرفية ، وأن وجود فصل الملكية عن الإدارة يتطلب من المديرين التقرير عن الملكية الغائبة من

1 – د . محمد عبد الحافظ عبد العال، **المراجعة وتحديات الإزمة المالية**، (القاهرة : د.ن ،2009م)، ص48 .

خلال وسائل التقرير السنوي والقوائم المالية ، ويتمثل دور المراجع الخارجى في حوكمة الشركات بالآتى:

- زيادة الثقة في المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركة [1].
- خدمة المجتمع انطلاقا من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التى لها مصالح بالشركة إلى معرفة مدى التزام الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة .
- تدعيم نظام حوكمة الشركات عن طريق اهتمام المراجع بمراعاة مصالح المساهمين بجانب اهتمامه بمراعاة مصالح كافة الأطراف الأخرى .
- إبداء الرأي فى مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية للشركة .
- ضمان تحقيق الجودة في أداء المراجعة وضرورة الرقابة على جودة عملية المراجعة[2] .

3. **لجان المراجعة** : يتم تناولها في الآتي :

أ. مفهوم لجان المراجعة :

عرفت لجان المراجعة بأنها أحد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة يتحدد دورها كأحد اليات حوكمة الشركات في ضؤ الصلاحيات الممنوحة لها والمسئوليات الملقاة على عاتقها وتتوقف فعالية هذه الالية على تركيبة اللجنة وإستقلاليتها ودورها في إقتراح تعيين ومساءلة المراجع الخارجي وعلاقتها بالمراجعة الداخلية[3] .

---

1 د . طارق عبد العال حماد، **مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش فى ضوء المستجدات فى المعايير الأمريكية والدولية**، (القاهرة، جامعة بني سويف ، مجلة الداسات المالية والتجارية ، العدد (1) ، 2002م)، ص351

2 – د . حسن عبد المجيد العطار، **دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استغلالية المراجع الخارجى بالتطبيق على البيئة المصرية**، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، العددان (1 ، 2)، المجلد (25) يناير ويوليو 2003م)، ص

3 – د . أسامة بن فهد الحيزان ، **تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للمحاسبة الادارة والتامين ، العدد 70 ، 2008م) ، ص 296

عرفا بأنها لجنة منبثقة من إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيزيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتى المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية [1].

عرفت ايضاء بأنها لجنة مكونة من مدراء الششركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوئم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة ، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها فى مراجعة ترشيح المراجع الخارجى، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للمصارف ، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر [2].

يستنتج الباحث من مفهوم لجان المراجعة مايلى :

- لجنة مهنية على درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة .
- تقوم بالأشراف والرقابة على مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية فى المصارف .
- تهدف إلى حماية المساهمين .

يستطلع الباحث تعريف مفهوم لجان المراجعة بأنها تعتبر لجنة المراجعة واحدة من الأساليب المتطورة للمعالجات التى تؤدى إلى تحسين عمل المراجعة وهى منبثقة من مجلس الإدارة فى الشركة وأن أعضائها غير تنفيزيين ومهامتها أنها تضمن جودة عملية داخل الشركة وتمثل حلقة الوصل بين المراجعين وإدارة المصارف .

---

1 – د . حسن الطيب عبد الله، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها فى تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2010م)، ص 42

2 – د. عوض سلامة الرحيلى، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – دراسة ميدانية لحالة السعودية،** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى فى اطار حوكمة الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية ، 2005م)، ص12 .

ب.أهداف لجان المراجعة :

تتمثل أهداف لجان المراجعة فيما يلى [1]:

- دعم مصدافية القوئم المالية السنوية التى يتم مراجعتها لضمان الإفصاح والشمولية لهذه القوئم .
- توفير قناة اتصال فعالة بين الإدارة والمراجع الخارجي وبين الإدارة والأعضاء الخارجيين (غير التنفيزيين) في مجلس الإدارة وتدعيم استقلال المراجعين الداخليين وزيادة فعالية المراجعة الخارجية .
- زيادة الاعتماد والشفافية في المعاملات والتقارير المحاسبية التى تصدرها الشركات للأطراق الخارجية .
- العمل على توفير التناسق في المعلومات المتوفرة لأعضاء مجلس الإدارة الداخليين والخارجيين لزيادة فعالية ومقدرة الأعضاء الخارجيين على رقابة تصرفات الإدارة .

ج. أهمية إنشاء لجان المراجعة :

لاشك أن أهمية إنشاء لجان المراجعة ترجع إلى المنافع المتوقعة منها والتى يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف من مجلس إدارة الشركة والمراجع الخارجي والداخلى وأصحاب المصالح، ويمكن توضيح المنافع المتوقعة من لجان المراجعة لكل طرف كلاتى:

د. أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة :

إن إنشاء لجنة المراجعة يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين فى تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحى المحاسبة والمراجعة ، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة فى تحسين الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجى وذلك من خلال

---

1 – محمد الرملى أحمد، **دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية**، (سوهاج : جامعة جنوب الوادى، كلية التجارة بسوهاج ، مجلة البحوث التجاريه المعاصرة ، مجلد 1 ، العدد 2 ، ديسمبر 2001م)، ص 42 .

الاجتماع بالمراجع الخارجى أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التى قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية . [1]

هـ. أهمية لجان المراجعة للمراجعة الداخلية :

إن إنشاء لجنة أدى إلى وجود العديد من المنافع لقسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لة والاجتماع بهم لحل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجعة الداخلية وإدارة المنشأة ولاشك إن هذا كلة سووف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل الدور الذي تلعبة المراجعة بامنشأة[2]

و. أهمية لجان المراجعة للمراجعة الخارجية :

من المعروف أن مهنة المراجعة الخارجية قد تعرضت للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها ، وهذا الأمر أدى إلى قيام الهيئات العلمية والعالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذى تلعبة . [3]

ز. المهام الأساسية للجان المراجعة :

ويمكن تلخيص المهام الأساسية للجنة المراجعة على النحو التالى:

- مساعدة مجلس الإدارة في النهوض بمستوياتة القانونية عن إدارة الشركة وتجاه حملة الأسهم بالحد من الأخطار الجوهرية في التقارير المالية سواء المنشورة أو غير المنشورة.
- الحد من الغش ومخالفة القوانين واللوائح بما فيها المسئوليات الأخلاقية والبيئية .

---

1 – محمد الرملى أحمد ، **دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية** ، (بسوهاج : جامعة جنوب الوادى، كلية التجارة، مجلة البحوث التجاريه المعاصرة، مجلد الأول ، العدد 2 ، ديسمبر 2001م) .

2 – د . محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006م)،ص148

3 – د زكريا عبده السيد أحمد، **مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين اليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية**، (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارة، العدد 1، 2006م) ص924

- رفع كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية والخارجية .
- تحسين جودة التقارير المالية وزيادة درجة الثقة في المعلومات المالية وكفاية الإفصاح المحاسبي .
- الحد من حالة المعلومات الزائدة عن الحد وتحقيق اقتصاديات المعلومات .
- التخفيف من حدة أثار مشكلة الوكالة بمساهمتها في تحقيق التناسق في المعلومات المتوفرة والمعدة من قبل الإدارة مع احتياجات الأطراف الخارجية وبالتالى التخفيف من ظاهرة عدم تماثل المعلومات .
- الإشراف على الإدارة بهدف التحقق من الالتزام بالممارسات القانونية السليمة ومدى مطابقتها للأخلاقيات والأعراف والقوانين .
- المساهمة فى تطوير السياسات المحاسبية وزيادة فعالية النظم المحاسبية وشفافية التقرير المالى . [1]

ح. وظائف لجان المراجعة :

يتمثل الدور الرئيسى للجنة المراجعة فى ضمان المساعدة للحصول على جودة عالية للتقارير المالية وذلك بتخفيض ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية عن طريق تقييم قدرة المراجع الخارجى واستقلاله وبواسطة إجراء مناقشات مع إدارة الشركة والمراجعين الخارجيين عن السياسات والمبادئ المحاسبية حيث تعد لجنة المراجعة بمثابة المراقب النهائى لعملية إعداد التقارير المالية لتحقيق من خلوها من الأخطاء والانحرافات ، وقد حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات وظائف لجنة المراجعة فيما يلى [2]:

---

1 – د . عوض سلامة الرحيلى ، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات** ،(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر العربى الأول ، الفترة من 24–26 سبتمبر 2005م) ،ص145

2 – سامح محمد رضا رياض أحمد ، **دور لجان المراجعة كاحد دعائم الحوكمة فى تحسين جودة التقارير المالية** ، المجلة الأردنية فى ادارة الاعمال ، الجامعة الاردنية ، عمادة البحث العلمى ، المجلد 7 ، العدد الأول ، 2011م .

- تقييم كفاءة المدير المالى وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسين .
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه .
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها .
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها وبخصوصها .
- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظاتها عليها .
- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجى واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه.
- دراسة ملاحظات المراجع الخارجى على القوائم المالية ومتابعة ماتم بشأنها .
- اعتماد قيام المراجع الخارجى بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عنها .
- دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها .
- 10.دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها .

ط. مسئوليات لجان المراجعة [1]:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنة .
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والادلاء برأيها بخصوصها وتوصياتها .
- تقييم مؤهلات وكفاءة المراجع الخارجى وإقتراح تعيينة وتحديد أتعابة .
- تقييم كفأة المدير المالي وباقى أفراد الإدارة الرئيسيين .

ي. دور آلية لجنة المراجعة في الحوكمة المصرفية :

يتمثل الإطار الشامل لدور لجنة المراجعة في الحوكمة المصرفية في الآتي:

---

1 – د . سامح محمد رضا رياض احمد، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على شركات الادوية المصرية،** (عمان : جامعة اليرموك، المجلة الاردنية فى ادارة الاعمال، العدد 7، 2011م)، ص 52

1. المساهمة في إيجاد قنوات اتصال فعالة بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجى والإدارة التنفيذية .
2. التحقق من حدة أثار تكلفة الوكالة بمساهمتها في تحقيق التناسق في المعلومات المتوفرة، والمصدرة من قبل الإدارة مع احتياجات الأطراف الخارجية ، وبالتالى التحقق من ظاهرة عدم تماثل المعلومات .
3. العمل علي تحقيق التناسق فى المعلومات المتوفرة لأعضاء مجلس الإدارة الداخليين (التنفيذيين)، والأعضاء الخارجيين (غير التنفيذيين)، بهدف زيادة مقدرة الأعضاء الخارجيين على مراقبة سلوكيات وتصرفات الإدارة، وبما يتفق مع مصالح المساهمين .
4. المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية وزيادة فعالية النظم المحاسبية وشفافية التقرير المالى .
5. تقييم أداء المراجعين الداخليين وتنسيق العمل بينهم وبين المراجع الخارجى ودعم استقلالية تلك الأطراف .
6. المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى .
7. الأشراف على أداء الادارة ، بهدف التحقق من الالتزام بالممارسات القانونية السليمة للأعمال ومدى مطابقتها للأخلاقيات والأعراف والقوانين التي تحكم ممارستها وتقصي الحقائق حول أي مخالفات قانونية أخلاقية .
8. ممارسة لجنة المراجعة لعملها بمهنة عالية وعملها بما يلزم من معلومات [1].
9. تحديد مسؤليات أعضاء لجنة المراجعة بخصوص التقارير المالية التى يتم إعدادها واعتمادها من قبل الإدارة وتشرف اللجنة على إعدادها .
10. اعتماد تغيير المراجع الخارجى واستمراره في مراجعة السجلات .

---

1 – د . محمد محمود عبد الله محمد على، **دور الآليات المحاسبة لحوكمة الشركات فى تخفيف فجوة توقعات المراجعة،** (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة، غير منشورة، 2014م)، ص 37 – 38

الفصل الثاني

الإطار النظري لجودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الاطار النظري لجودة التقارير المالية، من خلال أهم المفاهيم لجودة التقارير المالية التي اوردها العديد من الكتاب والباحثون، ومن ثم قام الباحث بالتعرف على اهميته لجودة التقارير المالية وإبراز الحاجة إليها، ومعرفة الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ثم أهم الخصائص التي تتمتع بها جودة التقارير المالية، ومن ثم مقومات مؤشرات وطرق ومعايير جودة التقارير المالية، كما إختتم الباحث بعرض العلاقة بين الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وجودة التقارير المالية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية

المبحث الثاني : خصائص ومقومات ومعايير جودة التقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف جودة التقارير المالية

أولاً: مفهوم التقارير المالية:

أدى حدوث الانهيارات المالية للشركات خاصة في الدول المتقدمة إلى اهتزاز وضعف الثقة في التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات لدي المستخدمين خاصة المستثمرين. مما استدعى أهمية البحث عن كيفية ضبط وتحقيق جودة تلك التقارير المالية للوصول بها إلى درجة يمكن من خلالها إعادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية خاصة لدى المستثمرين الذين لهم دور مهم في سوق المال من خلال قرارات الاستثمار [1].

تتمثل وظيفتها المحاسبية في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية والقوائم المالية هي وسيلة رئيسية لتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة . والهدف الرئيسى من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة تخص الوحدة الاقتصادية، وتفيد أصحاب المصلحه في اتخاذ القرارات التى تحقق مصالحها . وتعتبر المعلومات المحاسبية،عن التى توصلها التقارير المالية، هامة لأنها تؤثر إيجاباً على المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، خاصة القرارات التى تدعم كفاءة سوق الأوراق المالية[2] .

وعرفت ايضا على انهأ المعلومات التى تتولد عن النظام المحاسبى في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة فى إختيار الأهداف وضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذالك تقييم أداء الأنشطة المختلفة[3] .

---

1 – سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص 61.

2 – عبد الوهاب نصر وأسماء أحمد الصيرفى، (**أثر الإلتزام الأخلاقى للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية** – بالتطبيق على الشركات المفيدة بالبورصة المصرية، (القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2015م)، ص8 .

3 – ياسر حمد محمد حمد ،**دور التقارير المالية فى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الإفصاح العام**، دراسة تحليلية تطبيقية بالمملكة العربية السعودية، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، 2008م)، ص 17 .

كما عرفت بأنها الوسيط الذي يستخدم في إبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التى يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منتظمة[1].

وعرفت علي انها الوسيلة الرئيسية التى يتم من خلالها توصيل المعلومات الناتجة عن معالجه بيانات أنشطة الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المعنية بنشط هذه الوحدة، وقد تشمل هذه التقارير على معلومات مالية وغير مالية، ويعد جزء من هذه التقارير بصوة إلزامية وبصفة دورية والبعض الأخر يعد بصورة اختيارية او عند الحاجة[2].

يستنتج الباحث مما سبق الآتي:

1. التقارير المالية هي وسيلة رئسية تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية.
2. قناه إتصال في المنشأة تعمل على توصيل المعلومات للإدارة.
3. وعن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية للنشاط إلى مستخدمى تلك التقارير للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

خامساً: أنواع التقارير المالية :

كان هدف واهتمام مستخدمى جودة التقارير المالية مركزا على الدخل وعلى ربحية السهم الواحد كأساس لإتخاذ القرار، لكن فى الأونة الأخيرة بدأ الإهتمام بتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأء على توليد النقدية، فتحول بذلك الإهتمام بقائمة الدخل إلى الإهتمام بقوائم مالية أخرى مثل المركز المالى والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية، وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز

---

1 – حكمت أحمد الراوي، **محاسبة دولية**، (عمان: دار حنين للنشر، 1995م)، ص191.

2 – رأفت محمد محمد جودة، **أثر المحتوي الإعلامي للتقارير المالية علي كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير المنشورة، 2010م)، ص 33.

المالى للمنشأة، وماحققتة من نتأئج، وتلتزم المنشأت على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هي[1]:

1. قائمة المركز المالي:

عرفت بأنها تقرير لبيان ممتلكات المشروع والتزاماته من أصول وخصوم في لحظة معينة وتشتمل على معلومات عن الأصول المتدولة والثابتة وغيرها من الأصول بالإضافة الى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الأجل وحقوق الملاك[2].

تهدف الى تقديم معلومات تساعد القائم بالتحليل المالى بالتعرف على درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيب الرأسمالي ومدى الاعتماد على القروض لمصدر من مصادر التمويل بالإضافة الى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض، وكذلك تقديم معلومات تساعد الدولة في فرض الضرائب على أرباح الشركات والتوزيعات التي تقوم بها لمصالح المساهمين، ويوجد مفهومان أساسيان لقائمة المركز المالى هما[3]:

أ. مفهوم التكلفة التاريخية: وفية تقوم الاصول وفق التكلفة الأصلية التاريخية مطروحاً منها الاستهلاك ويعد إجراء محاسبى مقبولاً.

ب.مفهوم التكلفة الجارية: وفية تقوم الاصول بالقيمة الاستبدالية الجارية او صافى القيمة القابلة للتحقق ويندر تطبيقة في كافة الوحدات الاقتصادية.

2. قائمة الدخل :

عرفت بأنها قائمة تعمل على تلخيص جميع النشاطات التى تمت في المشروع خلال الفترة المالية، ومن ثم تحديد نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة، ولذلك يمكن اعتبارها المؤشر الذي يمكن من خلالة تحديد ما اذا كان المشروع قادر على تحقيق الربحية[4] .

---

1 – طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية**، (القاهرة: الدار الجامعية، د.ت)، ص71.

2 – د . حسين القاضي وسوسن حلبوني،**مبادئ المحاسبة**،(عمان: دار زهران للنشر،1997م)، ص21

3 – د . رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003م)، ص292

4 – خالد الامين محمد صالح، **أثر حوكمة الشركات على جودة المحتوى الاعلامي للتقارير المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص43

والهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافى ربح أو صافي خسارة، فهي إذا تهف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح[1].

3. قائمة التدفقات النقدية:

عرفت على انهأ قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة معينة وتشتمل على معلومات معدة طبقأ للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي للمشروع ولخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم.

والهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدي هو مساعدة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من مستثمرين ومقترضين وغيرهم في الحالات الاتية[2]:

أ. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ب.التقويم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية (التاريخية) .

ت.تقويم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.

ث.تحديد اوجة الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية .

4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

توضح كافة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة الي التغيرات في رقم صافي الارباح المحجوزة (المرحلة) بمعني انها تغطي كافة مصادر التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية حيث تتضمن الجوانب الاتية:

الاستثمارات الاضافية المقدمة من اصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للمنشأة التوزيعات على اصحاب رأس المال وتنقسم الي :

---

1 – كمال الدهراوي، وعبد الله هلال، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،1999م)، ص47.

2 – د . كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص154

أ. توزيعات الارباح او مايعرف بالعائد علي رأس المال

ب. توزيعات رأس المال وتمثل استرداد او تخفيض لرأس المال المستثمر حيث المصدر الرئيسي راس المال المدفوع لهذه التوزيعات من ناحية اخرى فإن توزيعات الارباح سواء تمت نقدا او عينا فإنها توثر على اجمالي حقوق الملكية اما توزيعات رأس المال فتتم بطريقتين: [1]

- توزيعات التصفية .
- شراء اسهم رأس المال .

أن توزيعات التصفية تتم في حالة الرغبة في تخفيض حجم أعمال المنشاة او في حالة أن تكون المنشاة في طريقها الي التصفية كما هو الحال عند استثمار اموال في موارد طبيعية قابلة للتناقض او مايعرف بالاصول المتناقضة اما عملية شراء الخزانة في جوهرها يعتبر نوعا من انواع التخفيض المؤقت لحقوق الملكية لحين قيام المنشاة بإعادة اصدارها لذلك لاتعتبر اسهم الخزانة اصلا من اصول الوحدة المحاسبية وعلى الرغم من ذلك فإن الافصاح عن اسهم الخزانة في قائمة المركز المالي لاتحكمه حتى الان قاعدة محددة.

ثانياً: مفاهيم جودة التقارير المالية:

1. مفهوم الجودة :

عرفت بأنها محصلة توفير اعلى مستوي ممكن للخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية[2] .

عرفت ايضاء على انهأ الأداء الجيد والعطاء الواسع الذي يبلغ فائقاً لحد كبير من العمل، وعرفت بأنها الإجادة وهو الركن الحقيقي الذي يستند إلية[3] .

2. مفهوم جودة التقارير المالية :

يحظى مفهوم تحقيق جودة التقارير المالية خلال السنوات الأخيرة باهتمام العديد من الباحثين والجهات العلمية والعملية، وعلى الرغم من الاهتمام بمفهوم تحقيق جودة التقارير

---

1 – د . الهادي آدم محمد أبراهيم، **نظرية المحاسبة**، ط 4 ،(الخرطوم: د.ن،2007م)، ص 130.

2 – د. زكريا عبده السيد، **اثر القدرة المالية لدي اعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 4، 2012م)، ص247

3 – عمر أحمد الفكى، **إدارة الجودة الشاملة**، (الخرطوم: د.ن، د.ت)، ص16

المالية إلاأنة إلى الآن لايوجد مفهوم محدد لجودة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى تعدد واختلاف وجهات نظر الكتاب في موضوع تحقيق جودة التقارير المالية الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود اختلافات في تعريفها وقياسها هذا رغم الاهتمام المتزايد بها[1].

حيث عرفت بأنها توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالى، ويعكس هذا التعريف أهجاف التقارير المالية المحددة في منظمات وهيئات وضع معايير المحاسبة الدولية[2].

وعرفت ايضأ على انهأ توفر معلومات تعبر بدقة وإكتمال عن اداء المنشأة ومركزها المالي بشكل يعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة مما يدعم منفعتها لمتخذي القرارات في عملية صنع القرار [3].

وعرفت بأنها خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتى تتوقف على درجة الثقة في المعلومات[4].

عرفت بأنها مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات محاسبية حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة والوضع المالي بها [5].

---

1 – يوسف ارشد حبيب العارمي، **أوجة القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطى،** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص37

2 – أسعد مبارك حسين وهناء فرح محمود عوض الكريم، **دور التقدير الذاتي فى تحسين جودة التقارير المالية،** دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم، (الخرطوم : مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 5، 2016م)،

3 – جيهان محمود عبد المجيد، **تقيم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية،** (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2012م)، ص95

4 – علي محمد علي الصياد، **أثر تطبيق معايير القيمة العادلة علي جودة التقارير المالية وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصررية،** (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية، المجلد (2)، العدد(2) 2013م)، ص295.

5 – معتز عبد الحميد علي كيلان، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية،** المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2013م)، ص1547.

وعرفت أيضا ماتتسم بة التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالية للشركة، وأيه معلومات أخرى بما يتفق مع أهداف واحتياجات مستخدمي التقارير المالية [1].

يستنتح الباحث مايلي :

- إنها معلومات تعكس نتيجة أعمال المنشأة، ومركزها المالي، وتدفقاتها النقدية، خلال فترة زمنية معينة.
- إنها معلومات صادقة وشاملة وخالية من الغش والتزوير ومعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- إنها معلومات يمكن الافصاح عنها في توجية قرارات المستثمرين.

ثالثاً: أهمية جودة التقارير المالية :

ترجع اهمية جودة التقارير المالية الي اهمية الدور الذي تلعبة المعلومات الواردة بتلك التقارير،حيث يساعد التقرير عن المعلومات عالية الجودة –تتسم باكتمال المحتوي والشفافية–علي تخفيض عدم تماثلالمعلومات بين الادارة ومتخزي القرارات خاصة المستثمرين.حيث تستطيع ادارة المنشاة بحكم موقعها الوصول الي كافة المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قراراتها،بينما يصعب علي المستخدمين الخارجين الحصول علي احتياجاتهم من المعلومات،مما يساعد علي تخفيض تكاليف الوكالة بين اصحاب المصالح الداخلية والخارجية بالمنشاة.كما تساعد علي تخفيض تكلفة راس المال عن طرق تخفيض عدم التاكد المحيط بمخاطر وعوائد الاستثمارات.وتساعد ايضا علي التخصيص الامثل للموارد عن طريق توضيح تلك الفرص التي تقوم بخلق قيمة وبالتالي كفاءة سوق المال وزيادة النموء الاقتصادي. [2]

---

1 –حنان أيمن محمد على، **دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركة،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م)، ص93.

[2] Soderstorm,n.s&Jialin,K.S.,"IFRS Adoption and Accounting Quality:AReview",Working Paper University of Colorado and University Hawaii,sep,2007,p.3.

ويتم تناولها كالاتى:

1. تساعد التقارير المالية على الحصول على معلومات عالية الجودة .
2. تتسم بإكتمال المحتوي والشفافية[1].
3. تعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومتخذي القرارات خاصة المستثمرين.
4. تساعد على تخفيض تكاليف الوكالة بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية للمنشأة.
5. تساعد على التخصيص الأمثل للموارد عن طرق توضيح تلك الفرض التى تقوم بخلق قيمة وبالتالي زيادة كفاءة سوق المال وزيادة النمو الإقتصادي .
6. تساعد على تخصيص تكلفة رأس المال عن طريق تخفيض عدم التأكد المحيط بمخاطر وعوائد الإستثمارات .
7. جودة التقارير المالية ستؤثر ايجابياً علي ثقة المستفدين فيها ، وهذا ما سيؤدي الي زيادة اعتمادهم علي ما تتضمنه من معلومات مالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالوحدة[2].
8. كما أنها ستؤثر ايجابياً علي قرارات المستثمرين المتعلقة بضخ استثماراتهم في مجالات الاستثمار المختلفة، وفي الإقراض، وفي توزيع مواردهم المتاحة، بما يؤدي في النهاية إلي زيادة الكفاءة العامة للسوق.
9. دورها الرئيسي في نقل وتوصيل المعلومات المالية إلي الإطراف المستفيدة بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.

---

1 – جيهان محمود عبد المجيد، **تقييم أثر إستخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير**، دراسة تحليلية مقارنة، (القاهرة : جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2012م)، ص 96.

[2] انتصار حسين علي عبدالله، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية علي عينة من المصارف الصودانية** (جامعة الرباط ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2016م)، ص77

10. المعلومات الجيدة شريان حياة الأسواق النشطة القوية، وبدونها تتدهور ثقة المستثمر، وتتوقف الاستثمارات، وتختفي الأسواق التي يسودها العدالة والكفاءة.

مما سبق يرى الباحث أن أهمية التقارير المالية تلعب دور رقابي يساهم في تحسين الأداء عن طريق ضبط كفاءة إدارة المديرين للأصول.

رابعاً: أهداف جودة التقارير المالية:

سوف يتم تناول الأهداف التي جاءت في البيان الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي والخاص بالمنشآت التجارية الهادفة لتحقيق الربح وتتمثل هذه الأهداف في الآتي[1]: :

لتحديد اهداف التقارير المالية تم الإعتماد على تقرير لجنة تروبلد وتقرير هيئة معاييرالمحاسبة .

1. أهداف عامة :

يجب ان تحتوي على المعلومات الآتية :

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية والائتمانية.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية..
- توفير المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على تلك الموارد والإلتزامات.

2. أهداف تفصيلية :

يجب ان تحتوي على المعلومات الآتية:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقويم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الاموال.
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسئولية الإدارة وتقويم كفاءة ادائها.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1990م) ص 173

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة، فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية للشركة، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتحديد أهداف التقارير المالية، وفيما يلي عرض لأهداف التقارير المالية وفقاً لبعض الهيئات والمنظمات الدولية[1].

توجد العديد من المحاولات التى بذلت ومن هذة المحاولات التي وردت في تقرير تربلور turblood في عام 1971م وهي:

1. تزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. خدمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة او مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلومات رئيسي لتقديم النشاط الاقتصادي للمنشأة.
3. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من اجل التنبؤ والمقارنة وتقويم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.
4. تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقديم المقدرة الكسبية للمشروع.
5. تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفه الاساسي .
6. تقديم قائمة من المركز المالى تفيد التنبؤ والمقارنة وتقويم المقدرة الكسبية .
7. تقديم قائمة عن الكسب الدوري تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقويم المقددرة الكسبية .
8. تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والاحداث الاخري .

---

[1] أمال محمد محمد عوض،"**دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية** "، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2010م) ، 92 .

9. تقديم قائمة من الأنشطة المالية تفيد في المقارنة وتقويم المقدرة الكسبية .

10. تزويد بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ ويجب التزويد بالتنبؤات المالية عندها تزيد عن قابلية الاعتماد والوثوق بتنبؤات المستخدمين .

11. إن من أهداف القوائم المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات التي لاتهدف الي تحقيق الربح هو تقديم المعلومات المفيدة عن فعالية إدارة الموارد لتحقيق اهداف المنظمة.

12. استنتتاج تقرير عن تلك الأنشطة من االنشطة المشروع التى تؤثر على المجتمع والتى يمكن ان تحدد او توصف او تقاس والتيي لها دور هام [1].

يتضح للباحث أن اهداف جودة التقارير المالية تعمل على توفير معلومات شاملة وكافية عن أداء المنشأة ومقدرتها الكسبية والإلتزامات التي عليها حتي يكون مستخدمي التقارير على علم ودراية بحقيقة الموقف المالي بالمنشأة، وقادرين على ترشيد قرارتهم الإستثمارية .

سادساً : العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية :

تعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للإتصال بين الإدارة والأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة، من خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته المنشأة من نتائج، كما أن التقارير المالية هي تطبيق لمجموعة من المعايير المحاسبية وكذلك تطبيق لمجموعة من الآليات التي تساعد على الرقابة والإشراف على القائمين بإعداد التقارير المالية. تعتبر جودة التقارير المالية وسلامتها الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ولكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج التقارير المالية وتوصيلها يمكن بيانها في: [2]

---

1 – د. الهادي آدم محمد أبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م)، ص ص 59-60.

([2]) على عبد الباسط كمون، **حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، (حلب: مجلة المحاسبة، العدد 56، 2014م)، ص 20.

1. المقومات المادية: تتضمن المكونات المادية الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم إستخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. المقومات البشرية: تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. المقومات المالية: تشمل كافة الاموال المتاحة للنظام والذي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. قاعدة البيانات: تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

مما سبق يرى الباحث أنه إذا تم التطبيق السليم لنظام التقارير المالية هذا يؤدي الي جودة التقارير المالية.

المبحث الثاني

خصائص ومقومات ومعايير جودة التقارير المالية

أولاً : خصائص جودة التقارير المالية:

ينطوي مفهوم تحقيق جودة التقارير المالية على خصائص جودة المعلومات المالية التي تتضمنها تلك التقارير وبداية فإنة يجب التسليم بأنه لا يوجد اتفاق بين الهيئات أو الباحثين على مجموعة الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملائمة تلك المعلومات من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية ثالثة، فالعوامل الثلاثة مجتمعة تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، والتي سوف نتعرض لها بشيء من التفصيل كما يلى[1] :

1. القابلية للفهم:

تتطلب هذة الخاصية أن تكون المعلومات قابلة للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر مستخدي المعلومات المالية على درجة من المعرفة والوعى تمكنهم من فهم المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، ومنه يقصد بقابلية الفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفايدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد [2].

2. الملاءمة :

هي قدرة على إحداث تغير في إتجاه قرار مستخدم معين، ومنه المعلومات الملاءمة هي التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعلة يعطي قرارا يختلف

---

1 – مدثر طه أبو الخير، **أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 2، 2007م)، ص17

2 – هواري سويسي وبدر الزمان، **نموزج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، (الجزائر : المؤتمر العلمى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م)، ص2.

عن القرار الذي يمكن من اتخاذه في حالة غياب هذة المعلومات، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر الخصائص الثانوية التالية[1]:

أ. التوقيت الملائم : يقصد بها توفير المعلومات لجميع متخذي القرارات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التاثير في عملية إتخاذ القرار [2].

ب. القيمة التنبؤية : هي قدرة المعلومات على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي الحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ ماسيكون علية في المستقبل، كما أن معرفة الحداث الماضية دون الإهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هدفا.

ج. القدرة على التقييم الإرتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية) : هي إمكانية استخدام المعلومات في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومات بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة[3].

3. الموثوقية :

تمتلك المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التى قامت بها، وتتكون هذة الخاصية من ثلاث خصائص فرعية وهى[4] :

---

1 – محمد نواف حمدان، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية –** دراسة تطبيقية، (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، ، 2006م)، ص19

2 – نهاد إسحق عبد السلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإتفاق الإستثماري**، دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2011م)، ص21.

3 – نمر محمد الخطيب وصديق فؤاد، **مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر**، (الجزائر: المؤتمر العلمى الدولى حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، د.ت)، ص 3.

4 – كريمة علي كاظم، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة:** دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، (د.م: مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 90، 2011م)، ص114

أ. الصدق في التعبير : لكي تكون المعلومات موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التى حدثت في المؤسسة، أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.

ب. القابلية للتحقق : يقصد بها وجود درجة عالية من الإتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس لأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج [1].

ج. الحياد (عدم التحيز) : ضرورة أن تتسم المعلومة المحاسبية بالحياد وعدم التحيز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدمون تلك المعلومات، (أى أن لاتكون المعلومات لصالح مستخدم على حساب آخر، كما أن تعارض المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسة يعتبر السبب الرئيسي في قلة درجة الحياد).

4. القابلية للمقارنة :

أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل، أم على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية مما يحقق أكبر قدر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤ وترشيد القرارات المختلفة[2] .

5. الثبات :

أو الاتساق ويقصد بة في تطبيق الطرق المحاسبية مابين سنة وأخرى[3] .

6. الاهمية النسبية :

تركيز هذه الخاصية على عرض المعلومات على التوالي وفقاً لاهميتها النسبية وتعتبر المعلومات مهمه اذا ترتب على تجاهلها او عرضها بصورة صحيحة تضلل

---

1 – رصوان حلوان حنان،**النموذج المحاسبي المعاصر**: من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط 2، (د.م: دار وائل للنشر، 2006م)، ص208

2 – ناظم حسن عبدالسيد، **أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية:** دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، (تكريت: مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة 3، العدد4، 2012م)، ص102.

3 – صدام محمد محمود، **أثر حوكمة المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة التقارير المالية**، دراسة حالة على عينة من المحاسبين لمدينة تكريت، (تكريت: مجلة امثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2012م)، ص30

المستخدم والتأثير جوهرياً على قدرتة على اتخاذ قرارات سليمة وتتوقف اهمية العنصر على حجمه النسبي اي على علاقته بعنصر او عناصر اخرى في التقارير المالية ذات صلة وثيقة[1] .

ثانياً : المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية:

تتمثل المقومات الازمة لتحقيق جودة التقارير المالية فيما يلى[2]:

1. بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.
2. تحسين التقارير المالية إلى ماوراء المتطلبات التنظيمية.
3. الاهتمام ببث البعد الأخلاقي الذي يتضمن اعتناق روح الشفافية بمبدأ المساءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد.
4. استخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المرتبط بالأداء.

ثالثاً : معايير جودة التقارير المالية:

يستطيع متخذي القرار الاعتماد علي التقارير ذات الجودة العالية كاحد اهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب ان يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والافصاح الكامل او الامثل والاهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنةوحيادية المعلومات وامانتها، وامكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية: معايير قانونية، ومعايير معنية، معايير فنية، والتي يمكن تناولها في عجالة كما يلي:

1-معايير قانونية: تسعي العديد من المؤسسات المهنية في كثير من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الاداء

---

1 – نهلة محمد السيد إبراهيم، **تاثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة ، 2008م)، ص48

2 – صلاح حسن علي، **مؤشر مقترح لقياس وتقييم جودة التقارير المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبى، العدد (2)، 2011م)، ص180.

في المنشاة يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالافصاح الكافي عن ادائها.

2-معايير رقابية: ينظر الي عنصر الرقابة بانة احد مكونات العملية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الادارة والمستثمرين،ويتوقف نجاح هذا العنصر علي وجود رقابة تحدد دور كل من لجان المراجعة واجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والاطراف ذات العلاقات في تطبيق قواعد الوكمة بواسطة اجهذة رقابية للتاكد من ان سياستها واجراءاتها تنفذ بفعالية وان بياناتها المالية تتميذ بالمصداقية مع وجود تغذية عكسيةمستمرة وتقييم المخاطر وتحقيق العمليات وتحليل وتقييم الاداء ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. [1]

3-معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية باعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط اداء العملية المحاسبية، مما ابرز معه مفهوم مساءلة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان علي استثماراتهم، والتي ادت بدورها الي ظهور الحاجة لاعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والامان.

4-معايير فنية: ان توافر معايير فنية يؤدي الي تطوير مفهوم جودة المعلومات المالية مما ينعكس بدورة علي جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين واصحاب المصالح في المؤسسة ويؤدي الي رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلي راسها مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) نحو اصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة. [2]

---

[1] ماجد ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص45.

[2] د. سهير الطنملي، **دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية**، (الجزائر : مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، المجلد 2، 2011)، ص363.

رابعاً : محددات جودة التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية مصدراً هاما ورئيسيا للمعلومات وذلك بالنسبة لمتخذي القرارات، إلا أن هذه التقارير عرضه للمحددت التى تحد من فائدتها مما يجب على مستخدمي التقارير المالية أخذ الحذر عن ققراءة أو استخدام معلومات فى اتخاذ القرار، وفيما يلى أهم المحددات:

1. افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:

يتم إعداد التقارير المالية وفقا لإفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وفى حقيقة الأمر أن وحدة النقد تتغير بمرور الزمن بسبب تغير الأسعار، وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لمحاولة قياس أثر التغيرات في الاسعار على التقارير المالية، إلا أنه لم تصل الى قبول أي طريقة بتعديل التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2. التسجيل التاريخي:

تعد التقارير المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لتسجيل الأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا مايتم استخدامها لتوقع المستقبل ويمثل التسجيل التاريخي قيد ا فى عملية اتخاذ القرارات.

3. قدرة الإدارة فى التأثير على محتوى التقارير المالية:

تمتلك الإدارة القدرة على التأثير فى مضمون التقارير المالية فى حدود معينة، وذلك باستخدام أنشطة فى نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التى يتم إعداد التقارير عنها، الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة فى التقارير المالية، لذا لزم الأمر فى نهاية الفترات المالية، ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التى يتم إعداد التقارير عنها، الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة فى التقارير المالية، لزم الأمر أن تلقى اهتمام خاصا من المستخدمين للمعلومات الواردة فى التقارير المالية[1].

---

1 – طارق عبدالعال حماد، **التقارير المالية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005م)، ص67.

4. الحكم والتقدير الشخصي:

للتوصل الى الدقة الكاملة فى استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع، لذا تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم المشروعات الى فترات مالية معينة (عادة سنة)، وعلى الرقم من الدقة الظاهرة في التقارير المالية إلا أنة بطبيعة الحال مؤقته وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتتقدير الشخصى.

5. مرونة اختيار الطرق والأساليب المحاسبية:

يواجه المحاسب وهو بصدد المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية العديد من الطرق والأساليب والسياسات والبدائل التى تلقى القبول العام سوى من النحية العلمية والعملية، والتى يختار من بينها ما يناسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنشأة، وتؤدي المفاضلة فى عملية الاختيار من بين هذه البدائل أثار مختلفة على التقارير المالية التي يتم اتخاذها من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

6. البنود التى يصعب التسجيل المحاسبي لها:

لايمكن لنظام محاسبي تسجيل جميع مظاهر نشاط المنشأة والتى من الممكن أن تمثل أحد أهم العوامل لنجاح المنشأة، حيث تعد الموارد البشرية من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروعات، ولكن التقارير المالية تنحصر فى التسجيل المحاسبى على العناصر (الكمية) التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولهذا ينظر إلى التقارير باعتبارها أنها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المنشأة[1].

خامساً : مؤشرات قياس جودة التقارير المالية:

يري كثيرا من الباحثين صعوبة قياس مستوي جودة التقارير المالية بطريقة مباشرة، ووصفها البعض بانها مفهوم غير واضح،كما وصفها البعض الاخر بانها مفهوم واسع، قام

1 – طارق عبدالعال حماد، **مرجع سابق**، ص67.

عدد منهم بقياسها بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال قياس بعض المتغيرات المحاسبية التي يعتقدون ان لها تاثير عليها، وانها تعد مؤشر لها.[1]

تعد مؤشرات ملائمة لقياس مستوي جودة التقارير المالية مايلي:

1. مدي الالتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة او المراجعة المتعارف عليها.
2. مدي دقة الحسابات.
3. مدي التلاعب بالمعالجات المحاسبية، او مدي ممارسة اساليب ادارة الارباح.
4. مدي شفافية وتوقيت الافصاح المالي.
5. نوع راي المراجع الخارجي في التقرير السنوي.

سادساً : طرق قياس جودة التقارير المالية:

ان الحكم علي جودة التقارير المالية يخضع لمقاييس تختلف من مرحلة لاخري في مراحل تتطور الفكر المحاسبي،ففي المرحلة التي ساد فيها مدخل الاجراءات كان من اهم مقاييس الجودة:

1. تحقيق اكبر قدر من الثقة ومن ثم تغلب امكانية الاعتماد علي الملائمة، لتوفير الحماية لمعدي ومراجعي التقارير المالية.
2. ان يتسم الدخل بالاستمرارية وعدم التباين وهذا يمثل الدخل الاكثر جودة، لتجنب ارتفاع تكلفة راس المال.
3. ان تمهيد الدخل امر مرغوب لجعل الوضع المالي للوحدة يبدو اكثر استقرارا.

تحقيق الاستقرار والاستمرارية كان يتطلب اتباع سياسات محاسبية شديدة التحفظ واتباع السياسات التي من شانها تكوين احتياطيات سرية والتاثير علي المركز المالي من خلال انشطة التمويل خارج الميزانية،ولكن هذا كان مرغوبا في ظل ملامح بيئة الممارسة

([1]) د.زكريا عبدة السيد، **اثر القدرة المالية لدي اعضاء لجان المراجعة علي جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4، 2012م)، ص248.

السائدة في هذه المرحلة،والتي تدعو الي تجنب التدخل الحكومي وتوفير اكثر قدر من الحماية لمعدي ومراجعي التقارير المالية. [1]

على الرغم من تركيز بعض الهيئات والمنظمات المهنية على أهمية التقارير عالية الجودة إلا أن إحدى المشاكل الأساسية التي توجد في الأدب المحاسبي تتمثل في كيفية قياس الجودة للحكم على مدى تحققها، لأن التقييم العملي للجودة يتضمن قطعا مدى وفاء المعلومات المحاسبية لأهداف عدد كبير من المستخدمين ذوي الاحتياجات المتعددة والمتباينة وتكمن صعوبة التقييم في أن إدراك وتحقق الجودة لا يتباين فحسب بين مجموعات المستخدمين ذوي التفضيلات المختلفة بل وأيضاً بين المستخدمين داخل نفس المجموعة[2].

كما أن التوافق على مؤشر لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية سوف يساعد الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية على الاتجاه نحو المعالجات والطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية[3].

وتوجد العديد من النماذج المقترحة لقياس جودة التقارير المالية والتي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين، الاتجاه الأول قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية، الاتجاه الثاني قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي كمؤشر على جودة التقارير المالية ويمكن توضح ذلك كما يلي[4]:

([1]) فاتن محمد حمدي علي، **تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة واثرها علي جودة التقارير المالية**، (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشور، قسم المحاسبة، 2012م)، ص ص 80-81.

([2]) اشرف أحمد محمد غالي، "**قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية**"، (السويس : جامعة قناة السويس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 138 .

([3]) صلاح حسن على سلامة،"**مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية** "، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011م)، ص 247 .

([4]) ياسر السيد كساب، عبدالرحمن الرزين،"**دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية**"، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثالث والسبعون،2009م)، ص 18 .

1. قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية :

تعني جودة المعلومات المحاسبية، ما تتصف به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها[1].

قد أشارت بعض الدراسات إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الدقة التي يجب أن تتسم بها القوائم المالية عند توصيلها المعلومات عن عمليات الشركة، وخاصة ما يتعلق بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية المتوقعة وذلك للمستثمرين وغيرهم من الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية[2].

يرجع الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة إلى الانهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية بسبب ممارسة إدارة الأرباح، هذا إلى جانب أن الأرباح تظل عرضة لإحداث تأثيرات متعمدة عليها نتيجة لما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من حرية كبيرة في استخدام التقديرات المحاسبية إلى جانب قدرة الإدارة على التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة عند احتساب أرباح الشركة، حيث أن إدارة الأرباح تترتب عليها من الآثار السلبية وخاصة بالنسبة لمدى جودة المعلومات المحاسبية.

2. قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي :

تعد جودة الأرباح المحاسبية من أكثر الموضوعات التي لاقت اهتمام الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة بعد الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، كأحد أهم بنود القوائم المالية التي تنتجها الشركات والمعلومة الأكثر أهمية لمستخدمي التقارير المالية[3].

---

(1) يونس حسن عقل،"**دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات** "، (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2005م)، ص31

(2) خالد أمين عبدالله،"**مرجع سابق**، ص 85

(3) ليلي محمد لطفي،"**تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسة إدارة الأرباح**"، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 2002م)، ص 32

كما تعتبر جودة الأرباح من المفاهيم الهامة والضرورية عند تقييم القوة المالية للشركة، وتشير جودة الأرباح إلى قدرة الأرباح المنشورة على عكس الأرباح الحقيقية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية[1].

حيث أن البعض يعتبر أن قياس جودة التقارير المالية تتم من خلال قياس جودة الأرباح وهو المدخل الملائم لهذا الغرض لعدة أسباب، السبب الأول أن الربح يعتبر صافي التدفق النقدي الذي تنتجه الموارد المتاحة للشركة، كما انه يمثل في نفس الوقت مدى نجاح الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة في الماضي، السبب الثاني أن الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات ومصروفات، والمحصلة ينتج عنها الربح (أو الخسارة)، وبناءا عليه فإن أخطاء القياس المحاسبي في الأرباح تعتبر في ذات الوقت أخطاء قياس في الأصول و/الخصوم المعروضة في قائمة المركز المالي[2].

ولقد أكد أهمية الدخل في الحكم على جودة التقارير المالية اعتبار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في بيانه رقم (4) بأن المعلومات التي تحويها القوائم المالية على أساس أنها تمثل الركيزة الأساسية لتقييم الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم يعتبر التقييم الموضوعي والملائم لجودة الدخل حجر الزاوية في تحديد مدى إمكانية الارتكاز على هذه القيمة في تقييم الأداء المالي للشركة ومدى ملائمة الدخل المحاسبي في اتخاذ القرارات التنبؤية والاستثمارية[3].

---

(1) محمد البشير،"**التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات**"، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، 2003م) ، ص 45

(2) مدثر طه أبو الخير،"**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**"، (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 2، 2007م) ، ص 16 .

(3) سعد بن صالح الرويتع، "**المحتوى المعلوماتي للدخل المحاسبي**"، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 2002م)، ص ص 207 – 208 .

وقد استخدمت إحدى الدراسات أربعة مداخل يمكن استخدامها في تقييم جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية وهي[1]:

أ. مداخل جودة الأرباح المشتقة من صفات السلسلة الزمنية للأرباح، وهي الثبات، والقدرة على التنبؤ، والقابلية للتحقيق (درجة عدم التأكد).

ب. مداخل جودة الأرباح المشتقة من العلاقات بين الدخل وأساس الاستحقاق والأساس النقدي، وتقوم هذه المداخل على أن جودة الأرباح تنخفض كلما تم الاعتماد على أساس الاستحقاق حيث يؤدي ذلك إلى عدم منفعتها لاتخاذ القرارات وعدم تعبيرها بصدق عن مضمونها .

حيث تعتبر خاصية جودة الاستحقاق المحاسبي ضمن الخصائص التي من الضروري توافرها في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حتى تتوافر بها خاصية التعبير الصادق التي تعتبر من الخصائص النوعية الأساسية وفقاً للإطار المفاهيم لإعداد التقارير المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك للأسباب التالية[2]:

- كلما ذادت جودة الاستحقاق المحاسبي، كلما انخفضت الممارسات المحاسبية الخاطئة، وزادت الموثوقية والاعتمادية على المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية
- هناك علاقة عكسية بين جودة الاستحقاق المحاسبي والممارسات الضارة لإدارة الأرباح
- هناك علاقة عكسية بين جودة الاستحقاق المحاسبي وإصدار تقارير مالية احتيالية ومضللة وبناء عليه، تعد جودة الاستحقاق المحاسبي مؤشر على التعبير الصادق للمعلومات المحاسبية

ج. مداخل جودة الأرباح المشتقة من المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي، ووفقاً له يتم تقييم جودة الأرباح وبالتالي تقييم جودة التقارير المالية على أساس توافر عناصر الملائمة،

---

[1] نهلة محمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 53 .

[2] صلاح حسن على سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 288 – 289

والاعتمادية، والقابلية للمقارنة (الثبات). ووفقاً لهذا المدخل تتوافر عناصر الجودة في التقارير المالية متى كانت ملائمة لاتخاذ القرارات ويمكن الاعتماد عليها ويمكن إجراء المقارنات.

د. مداخل جودة الأرباح المشتقة من قرارات الإنجاز (التنفيذ)، وتركز هذه المداخل على الحوافز وخبرة معدي التقارير المالية والمراجعين، ويوجد مدخلين لتقييم جودة التقارير المالية وفقاً لهذا الاتجاه، ووفقاً للمدخل الأول تنخفض جودة التقارير المالية كلما ذادت درجة الحكم والتقدير والتنبؤ المستخدمة من قبل معدي التقارير المالية عند تقدير عناصر تلك التقارير والعكس صحيح، ووفقاً للمدخل الثاني تنخفض جودة التقارير المالية كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي التقارير المالية بالأرباح والعكس صحيح .

بينما يرى أخر أنه يمكن قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الأرباح عن طريق مقياسين هما[1]:

أ. درجة اختلاف الأرباح المحققة عن توقعات المحللين الماليين فكلما ذاد الاختلاف كلما كانت الأرباح أقل جودة.

ب. من خلال هذا المقترح يرى أن التخطيط الجيد في الماضي والحاضر والمستقبل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح .

سابعاً : جودة الافصاح بالتقارير المالية :

للتوصل الى مقياس لجودة الافصاح بالتقارير المالية يمكن الجمع بين الخصائص الاساسية للقوائمالمالية (الملاءمة والتمثيل بعدالة)، والخصائص النوعية للتقارير المالية "(القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وتوقيت العرض) ومنها أهمية توافر معيار الملاءمة باعتبارها أهم المعايير جودة المعلومات المحاسبية الدالة على منفعتها كما تم الإجماع على أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا أثرت فى سلوك متخذ القرار

---

[1] يسرى حسين خليفة،"**العوامل المؤثرة على القرار الأخلاقي في مجال التمويل**،" (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 2006م)، ص 384 .

ومتغيرات نموذج اتخاذ القرار أيضا ذ، بما يساعد المستخدمين متخذى القرارات الاقتصادية، على تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تصحيح وتنقيح معتقداتهم وتقييماتهم السنوية[1].

ملاءمة القوائم المالية هي القدرة التي تصنعها القوائم المالية في التأثيرعلي اتخاذ القرارات المستخدمين بصفتهم مساهمي في رأس المال، والتاكد من القيمة التنبؤية، والقيمة التنؤية تشير صراحة إلى المعلومات عن قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، فالمعلومات حول ظاهرة إقتصادية لها قيمة تنبؤية أذ كانت تضيف قيمة كمدخل للعمليات التنبؤية المستخدمة من قبل مقدمي روؤس الاموال لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول المستقبل، ومن ثم زيادة التدفقات النقدية للمنشاة بناء على هذه التوقعات[2].

القابلية للفهم تعتبر أولى المتغيرات للحكم على مدى جودة التقارير المالية، فسيتم زيادة مدى فهم المعلومات الواردة بالقوائم المالية في حال تصنيف المعلومات وتمييز المعلومات، وتقديم المعلومات بالدقة والوضوح المطلوب، ففي حال تطبيق الخصائص السابقة فيتمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم القوائم المالية، ومن ثم الحصول على مجموعة من القوائم المالية ذات شفافية ووضوح في المعلومات المقدمة.

القابلية للمقارنة من الخصائص النوعية للحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تمكنالمستخدمين من تحديد أوجة الشبة والاختلاف بين مجموعتين من المعاملات الاقتصادية، وتقاس القابلية للمقارنة من خلال التحقق من مدى الاتساق بين السياسات والاجراءات المحاسبية والاتساق يشير إلى مدى استخدام نفس السياسات المحاسبية، أما من فترة لاخرى داخل المنشأة نفسها أو في فترة واحدة لعدة منشآت .

---

1 – نهلة محمد السيد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص789–791

2 – زينب أسعد، **قياس جودة الافصاح المحاسبي في ظل المخاطر النظامية والإفصاح التطلعي لتعظيم قيمة المنشأة**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، 2008م)، ص48.

يعبر العرض في التوقيت المناسب من أحد العناصر النوعية للحكم على مدى جودة القوائم المالية، ويشير أيضا الى الوقت المستغرق للكشف عن نوعية المعلومات بالقوائم المالية لاتخاذ قرارات ذات فائدة.يساعد الافصاح التطلعي على تقييم الاستراتيجات المعتمدة من قبل المنشأة وامكانيات تلك الاستراتيجيات للنجاح، فتوفر المعلومات التطلعية أداة رئيسية لتقييم قدلرة الاداراة على تشغيل الاعمال التجارية بنجاح في المستقبل، وفقا لذلك يقترح هذا المبدأ أن كلما زادات نسبة الافصاح التطلعي ارتفعت جودة الافصاح، وذلك يعني أن الافصاح التطلعي ذات أهمية كبيرة للمستخدمين، تمثل خاصية القابلية للتحقق أحد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في الاختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة وتزيد من ثقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية [1].

ثقة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لإستخراج النتائج وعرضها تعتبر اساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين مستقلين عمن يطبقها في المرة الأولى لإعادة استخدامها للثبيت من تلك النتائج كماتعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصورا دقيقاً .

أن زيادة الطلب على الافصاح للشركات ينشأمن عدم تناسق المعلومات والصراعات بين الوكلاء كالاطراف الداخلية (الادارة)، والاطراف الخارجية (المستثمرين)، فينبغي زيادة مستوي جودة الافصاح تقليل التباين في المعلومات بين الاطراف الداخلية والخارجية، حيث أن وجود بيئة غنية بالمعلومات وانخفاض التباين في المعلومات يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ، من هذه النتائج هو تخفيض تكلفة راس المال [2].

---

1 – محمد سمير الصبان، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999م)، ص19.

2 – فاتن محمد حمدي على، **تقييم المدخل الحديث في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، بحث ماجستير في المحاسبة غير منشور، 2012م)، ص80.

يمكن الإقرار بأن وجود نظام فعال للإفصاح المحاسبي يساعد على توفير المعلومات لمستخدميها بالقدر المناسب، وكذلك في التوقيت الامثل لمتخذ القرار الإستثماري. جودة الإفصاح بأنها المدى الذي تقوم فية الإدارة بتخفيض الفائدة المعلوماتية المتعلقة بالإضرار لمتعاملي السوق غير المطلعين، ويفسر ذلك بمقدرة الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب للاطراف المعنية بالأسواق المالية الذين ليس لديهم أي مصدر أخر للحصول على تلك المعلومات سوى الافصاح من خلال منشأة ، وبما لايمنح فائدة معلوماتية لأي طرف على حساب آخر، التقرير المالي الجيد هو التقرير الذي يلبي حاجة مستخدميه، ويحقق الحد الاقصى من الخصائص النوعية لجودة المعلومات في ظل القيود عليها، لإنتاج أفضل التفاصيل بما يتواءم مع متطلبات بيئة الممارسة ومايحكمها من ظروف ومتغيرات. ويفسر ذلك بمقدره الإدارة من خلال النجاح في تقديم معلومات بالقدر المناسب والتوقيت المناسب لأطراف معينة [1].

ثامناً : دور آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية:

تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الإقتصادية والأزمة المالية العالمية والإنهيارات المالية للعديد من الشركات والتي ترجع الى الفساد المالي والإداري، والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، كذلك إختلال هيكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الإلتزامات المستحقة عليها بالإضافة الى نقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمنشأة.[2]

---

1 – عاطف محمد العوام، محمد احمد شاهين، **أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بسوق الأوراق المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2013م)، ص 1549

([2]) صالح محمد رضا، **دور لجان المراجعة في تخفيف المستحقات الإختيارية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، 2010م)، ص 57.

1. المراجعة الخارجية في جودة التقارير المالية :

تمثل خدمات المراجعة دوراً محورياً في تحديد مدى جودة التقارير المالية، حيث تتأثر جودة التقارير المالية بالمراجع الخارجي، وذلك لأن الهدف من المراجعة الخارجية هو التخلص من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة في جودة التقارير المالية، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، وبالتالي تتطلب معايير المراجعة الخارجية من المراجع الخارجي أن يناقش مع لجان المراجعة مدى جودة المعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية وليس فقط المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية : [1]

2. لجان المراجعة في جودة التقارير المالية :

تعتبر من الإتجاهات الحديثة التي تحظي بإهتمام العديد من الدول كما توصي كثير من المنظمات المهنية والعلمية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية التقارير المالية والإفصاح لحملة الأسهم وكذلك لتدعيم أستقلالية عملية المراجعة، تعتبر لجان المراجعة تطويراً لعملية المراجعة يهدف الى توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة في المنظمة من خلال تأكيدات إضافية بأداء مجالس إدارة والوكلاء بكفاءة وفعالية، كما تؤكد لنا وجود بيئة رقابية داخلية فعالة احد عناصرها وظيفة مستقلة لمراجعة داخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلوماتي سليم يتضمن جودة التقارير المالية، يعتبر الهدف الرئيسي من لجان المراجعة هو تأكيد زيادة جودة التقارير المالية، فهي تلعب دوراً في الإرتقاء لجودة التقارير المالية، فهي تقوم بالتأكيد على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما تدعم إستقلالية وظيفة المراجعة عن إدراة المنظمة ومساعدة المراجع الخارجي على أداء عملية المراجعة بدون أي ضغوط تأثر سلباً على جودة التقارير المالية . [2]

([1]) مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 2009م)، ص 184.

([2]) عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية**، ، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 3، العدد 1، 2009م)، ص 209.

3. المراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية:

يعتبر المراجعة الداخلية من الموضوعات التي تناولتها الفكر المحاسبي منذ زمن طويل، إلا أن معظم هذه الدراسات تناولت معايير جودة المراجعة الداخلية، ومدى إهتمام المراجع الخارجي بهذه المعايير عند إعتماده على عملية المراجعة الداخلية على الرغم من أن المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية فهنالك القليل من الدراسات التي إهتمت بهذه القضية، إلا أنه بصفة عامة المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً وفعال في الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب في جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية . [1]

يستنتج الباحث من العلاقة بين المتغيرين والمتمثلة في الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية وجودة معلومات التقارير المالية أنة يوجد ارتباطاً واضحاً بينهما، حيث تعمل الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية المتمثلة في(المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجة) علي ضبط مزيد من المراقبة للعمليات المصرفية من خلال الرقابة علي نوعية وكمية المعلومات التي يقوم المصرف بنشرها في تقارير السنوية، ومدى دقة وصحة تلك المعلومات وذلك لتحقيق الجودة في محتوى ومضمون المعلومات التى تكون نقطة لإتخاذ عديد من القرارات لمستخدميها.

([1]) ياسر السيد كساب، **دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73، 2009م)، ص 238.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

سعى الباحث في هذا الفصل لتناول الدراسة الميدانية من خلال التعريف بمكاتب المراجعة، ومن ثم عرض مجتمع وعينة وأداة الدراسة، ومن ثم الأساليب الإحصائية التي تم إستخدمها، كما تناول الباحث البيانات الشخصية، ومن ثم القياس الوصفي للمتغيرات الأساسية، ومن ثم إختبار الفرضيات، وذلك من خلال الآتي :

المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً : تاسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني :

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوتة لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شكرة قابضة برأسمال قدرة بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار، ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك اسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أمدرمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السواني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 4/4/1977م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك)، وفي مايو 1977 اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الاخري ووافقوا علي فكرة التأسيس واكتتبوا فيها بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون سوداني. وفي 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل افسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعمالة فعلياً اعتبارا من مايو 1978م، وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعم البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وإعمال الاستثمار. [1]

1 – التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي السواني ، 2016م، ص 8.

ثانياً : أهداف البنك وأغراضة :

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الأتي [1]:

1. القيام بجميع الإعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في المشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منظمة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ واصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان او في الخارج وبوالص الشحن واي اوراق قابلة للتحويل او النقل او التحصيل او التعامل باي طريقة في هذه الاوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
5. اعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ امين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل انواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة لأي حكومة او سلطة اخرى او لأي هيئة عامة او خاصة.
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الاسلامية في معاملاته مع هذة المصارف.
9. قبول الاموال من الافراد والاشخاص الاعتباريين سواء كانت يغرض توفير او استثمارها.
10. القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التي يقوم بها افراد واشخاص اعتباريون.

---

1 – **المرجع السابق** ، ص 9 .

11. فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام باعمال امناء الاستثمار.
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والافراد والحكومات فيها يختص بمواضيع الاقتصاد الاسلامي خاصة البنوك الاسلامية.
13. قبول الهيات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها او بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول اموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.
14. الاشتراك باي من وجه من الوجوه مع هيئات وشركات او مؤسسات تزاول اعمال شبيهة باعماله وتعاونه على تحقيق اغراضه في جمهورية السودان او خارجها شريطة ان لايكون في ذلك تعاملا بالربا او محظورا شرعيا.
15. انشاء مؤسسات او انشطة عقارية او صناعية او تجارية شركات معاونة لة في تحقيق اغراضه كشركات تامين تعاوني او عقارات وخلافها.
16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله ان يبيعها او يحسنها او يتصرف فيها باي وسيلة اخري وله على وجه العموم حق استثمار امواله باى طريقة يراها مناسبة.
17. القيام باي عمل او اعمال ايا كانت يراي البنك نها ضرورية او من شانها ان تمكنه من الوصول الي كل الاغراض المبينه اعلاه او أي جزء منها او تزيد بطريقة مباشرة او غير مباشرة من قسمة ممتلكاته او موجودات هاو استثماراتة شريطة ان يكون كل ذلك متفقا مع احكام الشريعة الاسلامية. [1]
18. يجوز للبنك شراء أو باي وسيلة اخري ان يتحصل على كل او جزء من ملكية او شهرة او حقوق واعمال وامتيازات أي فرد او شركة او هيئة زان يمارس كل الصلاحيات اللازمة او المناسبة في ادارة او التصرف في مثل هذه الاعمال.

---

1 – **المرجع السابق** ، ص 10 .

19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بانشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف اخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك بالأعكال الاتية :

أ. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

ب. أن يمنح معاشات أو مكافات أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشى او يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

ت. أن يقوم اذا مارأي ذلك بتسجيل البنك والاعتراف بة في اي قطر او مكان.

ث. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنوك الإسلامية للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.

ج. أن يقوم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربتة الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

ثالثاً : إستراتيجية البنك لتطوير الأداء :

يتبع البنك إستراتيجيتة التطوير المستمر لخدماته المصرفية التي تتمثل في[1]:

أ. النظام الإداري: يلتزم البنك بنظام افدارة بالجودة الشاملة برؤيا: (مصرف إسلامي الوجه، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين، وتعظيماً لحقوق المساهمين) .

ب. الموارد البشرية: الاهتمام بالعصر البشري وتدريبة داخليا وخارجيا وتحسين شروط خدمات العماملين، وادخالهم تحت مظلة التأمين الصحي.

---

1 – **المرجع السابق** ، ص 11 .

ت. التحول التقني الشامل: ظل البنك من تاسيسه رائدا للعمل المصرفي فهو يمثل الصدارة في إدخال ماتوصلت إلية الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد على احداث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال.

رابعاً : إجراءات الدراسة الميدانية

تتناول أداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة بالإضافة إلي تقييم أداة الدراسة كما يلي:

1. أداة الدراسة:

أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وقد اعتمد الباحث على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث يوضح الجدول التالي توزيع عبارات الاستبيان:

جدول(1/1/3)

توزيع عبارات الاستبانة

م	فرضيات الدراسة	عدد العبارات
1	الفرضية الأولي	7
2	الفرضية الثانية	7
3	الفرضية الثالثة	7

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م.

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس لبكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات **(موافق، أوافق بشدة، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)** ولقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول (2/1/3)

مقياس ليكرت الخماسي المتدرج

العبـــارة	الرقم
أوافق بشدةً	5
أوافق	4
محايد	3
لا أوافق	2
لا أوافق بشدة	1

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان /عددها

3 = 5/ 1+2+3+4+5=

والهدف من الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا زاد الوسط الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا قل عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة.

2. مجتمع وعينة الدراسة :

أ. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك فيصل الاسلامي السوداني– الخرطوم وعلى وجه الخصوص العاملين الذين تربطهم صلة بموضوع الدراسة من الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية.

ب. عينة الدراسة:

كما تمَّ اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية. حيث تم توزيع (90) استبيان وتم استرجاع عدد (75) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (83.3)%. بيانها كالآتي:

جدول (3/1/3)

الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	90	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	75	%83.3
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	15	%16.7
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	%0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	75	%83.3

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م.

3. **الأسلوب الإحصائي المستخدم :**

أ. اختبار الثبات واعتمدت الدراسة على – معادلة ألفا–كرونباخ

ب.أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

- التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.
- الوسط الحسابي الموزون: تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ,وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي، حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج. اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق :

وتم استخدام هدا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاى تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

4. تقييم أدوات القياس:

أ. اختبارات صدق محتوى المقياس الظاهري :

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية العبارات من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقا" لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبيان بشكله الحالي مستوفياً لشروط الدراسة.

ب.الثبات والصدق الذاتي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنة مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم إيجاد معامل ألفا– كرونباخ. لكل المحاور التي يتضمنها هذا الاستبيان، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (4/1/3)

الثبات والصدق

الفرضيات	الثبات	الصدق
الفرضية الأولي	.921	.959
الفرضية الثانية	.778	.882
الفرضية الثالثة	.840	.916

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول **رقم (4/1/3)** أن الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لعبارات الفرضية الأولي بلغ 0.921 أي 92%، ولعبارات الفرضية الثانية فقد بلغ 0.778 أي 77%، بينما الثبات لعبارات الفرضية الثالثة فقد بلغ 0.840 أي 84% وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، والصدق لعبارات الفرضية الأولي 0.959 أي 95%، ولعبارات الفرضية الثانية 0.882 أي 88%، والصدق لعبارات الفرضية الثالثة 0.916 أي 91% وهذا يعني صلاحية الاستبيان للقياس.

المبحث االثاني

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

أولاً : تحليل البيانات الشخصية:

تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على الجنس، العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم(1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	42	%56
دبلوم عالي	6	%8
ماجستير	25	%33.3
دكتوراه	2	%2.7
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

الشكل رقم(1/2/3)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق المؤهل العلمي

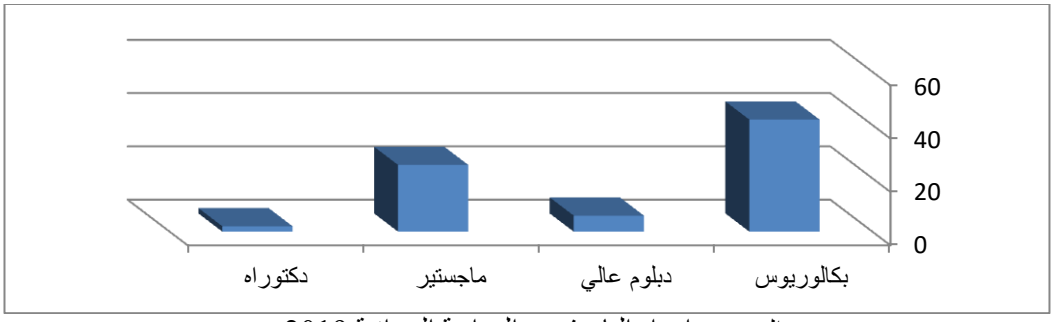

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يوضح الجدول والشكل رقم **(1/2/3)** أن أغلب أفراد العينة من حملة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 42 أي بنسبة 56%، ويليهم حملة الماجستير بلغ عددهم 25 بنسبة 33.3% ، أما حملة الدبلوم العالي فبلغ عددهم 6 أي نسبتهم 8%، بينما حملة الدكتوراه فقد بلغ عددهم 2 أي بنسبة 2.7% من أفراد العينة الكلية.

2. التخصص العلمي:

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	19	%25.3
إدارة أعمال	8	%10.7
نظم معلومات محاسبية	4	%5.3
دراسات مالية ومصرفية	12	%16
اقتصاد	14	%18.7
أخرى	18	%24
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

الشكل رقم (2/2/3)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق التخصص العلمي

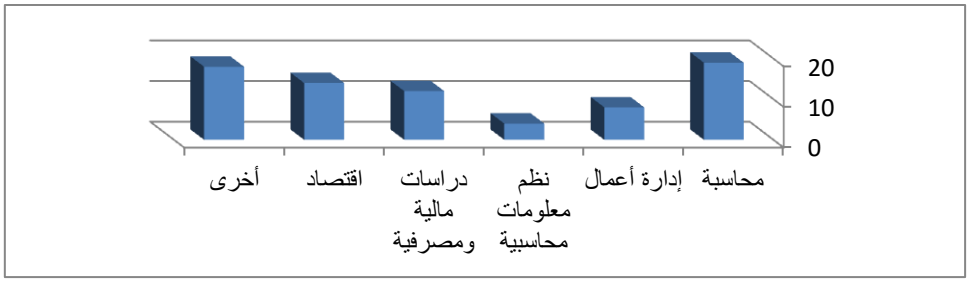

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يوضح الجدول والشكل رقم **(2/2/3)** أن أغلب أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة حيث كان عددهم 19 أي بنسبة 25.3%، ويليهم التخصصات الأخرى فقد بلغ عددهم 18 أي بنسبة 24%، أما الذين تخصصهم اقتصاد فبلغ عددهم 14 أي بنسبة 18.7%، أما تخصص الدراسات المالية والمصرفية فقد بلغ عددهم 12 أي بنسبة 16%، بينما تخصص إدارة أعمال فبلغ عددهم 8 أي بنسبة 10.7%، أما تخصص نظم المعلومات المحاسبية فقد بلغ عددهم 4 أي بنسبة 5.3% من أفراد العينة الكلية.

3. المسمى الوظيفي:

جدول رقم(3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	30	%40
مراجع داخلي	6	%8
مدير مالي	2	%2.7
موظف استثمار	9	%12
موظف مخاطر	3	%4
محلل مالي	4	%5.3
أخرى	21	%28
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

الشكل رقم (3/2/3)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق المسمى الوظيفي

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول والشكل رقم **(3/2/3)** أن أغلب أفراد العينة وظيفتهم محاسب حيث بلغ عددهم 30 أي بنسبة 40% ويليهم الوظائف الأخرى حيث كان عددهم 21 ونسبتهم 28%، بينما موظفين الاستثمار فبلغ عددهم 9 أي نسبتهم 12%، بينما وظيفة المراجع الداخلي فبلغ عددهم 6 أي نسبتهم 8%، أما وظيفة المحلل المالي فقد بلغ عددهم 4 أي بنسبة 5.3%، بينما موظفين المخاطر فبلغ عددهم 3 أي نسبتهم 4%، بينما وظيفة المدير المالي فبلغ عددهم 2 أي نسبتهم 2.7% من أفراد العينة الكلية.

4. المؤهل المهني:

جدول رقم(4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	3	%4
زمالة المحاسبين القانونيين العربية	1	%1.3
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	1	%1.3
أخرى	12	%16
لا يوجد	58	%77.3
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

الشكل رقم(4/2/3)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق المؤهل المهني

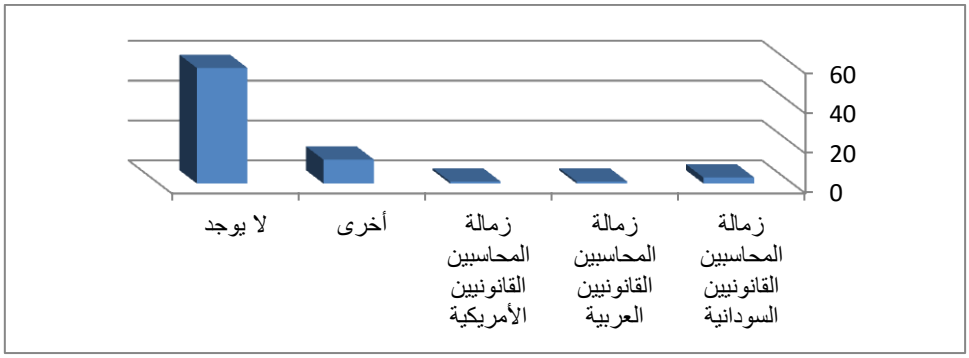

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يوضح الجدول والشكل رقم **(4/2/3)** أن أغلب أفراد العينة لا يوجد لديهم مؤهل مهني حيث بلغ عددهم 58 أي بنسبة 77.3%، ويليهم الذين لديهم مؤهلات مهنية أخرى بلغ عددهم 12 بنسبة 16% ، أما الذين لديهم زمالة سودانية فبلغ عددهم 3 أي نسبتهم 4%، بينما حملة الزمالة العربية والأمريكية فقد بلغ عددهم 1 أي بنسبة 1.3% من أفراد العينة الكلية.

5. سنوات الخبرة:

جدول رقم(5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	29	%38.7
5 وأقل من 10 سنة	15	%20
10 وأقل من 15 سنة	20	%26.7
15 وأقل من 20 سنة	2	%2.7
20 سنة فأكثر	9	%12
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

شكل رقم (5/2/3)

الرسم البياني لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

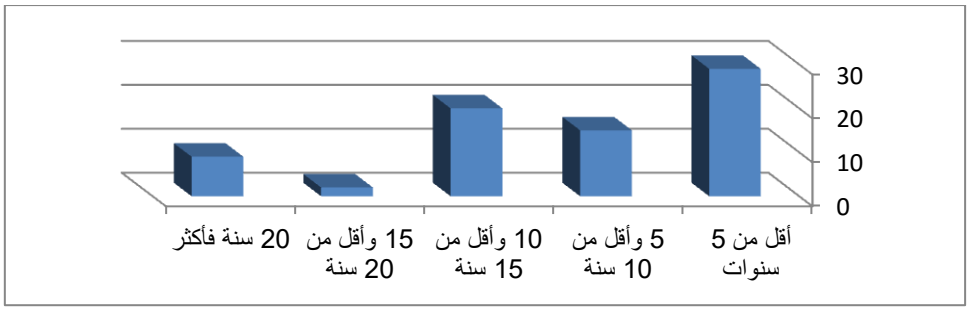

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يوضح الجدول والشكل رقم **(5/2/3)** أن أغلب أفراد العينة خبرتهم (أقل من 5 سنوات) حيث كان عددهم 29 وبلغت نسبتهم 38.7%، ويليهم الذين سنوات خبرتهم (10 وأقل من 15 سنة) حيث كان عددهم 20 بنسبة 26.7%، بينما الذين سنوات خبرتهم (5 وأقل من 10 سنة) بلغ عددهم 15 أي بنسبة 20%، أما الذين سنوات خبرتهم (20 سنة فأكثر) فقد بلغ عددهم 9 أي بنسبة 12%، بينما الذين سنوات خبرتهم (15 وأقل من 20 سنة) بلغ عددهم 2 أي بنسبة 2.7% من أفراد العينة الكلية.

ثانياً : تحليل البيانات الأساسية:

1. التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضيات:

الفرضية الأولي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية

جدول (6/2/3)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الأولي

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عمليات الفحص والتقويم المستمر تساعد في جودة التقارير المالية	48	64	25	33.3	1	1.3	0	0	1	1.3
مراجعة القوائم المالية للتأكد من سلامتها يساعد في جودة التقارير المالية	32	42.7	39	52	3	4	0	0	1	1.3
اكتشاف الأخطاء والتزوير يساعد في جودة التقارير المالية	37	49.3	31	41.3	5	6.7	0	0	2	2.7
التأكد من إجراءات الدقة المحاسبية يساعد في جودة التقارير المالية	43	57.3	29	38.7	2	2.7	0	0	1	1.3
التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي يساعد في جودة التقارير المالية	44	58.7	28	37.3	2	2.7	0	0	1	1.3
وضع خطة لكل مهمة يساعد في جودة التقارير المالية	33	44	31	41.3	9	12	0	0	2	2.7
توصيل التقارير الخاصة بنتائج أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية	39	52	30	40	4	5.3	1	1.3	1	1.3

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (6/2/3) الآتي:

1. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (64)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (33.3)%، أما أفراد العينة المحايدون والذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3)%.

2. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (52)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (42.7)%، أما أفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (4)%، بينما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3)%.
3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(49.3)%، بينما الموافقون من أفراد العينة بلغت نسبتهم (41.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (6.7)%، بينما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (2.7)%.
4. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم(57.3)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (38.7)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(2.7)%، بينما الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (1.3)%.
5. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم(58.7)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (37.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(2.7)%، أما الذين لا يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (1.3)%.
6. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم(44)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (41.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(12)%، أما الذين لا يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (2.7)%.
7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم(52)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (40)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%، أما الذين لا يوافقون والذين لا يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (1.3)%.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية

جدول (7/2/3)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية يعمل علي إنتاج تقرير يعبر عن واقع القوائم المالية بما يساعد في جودة التقارير المالية	34	45.3	38	50.7	3	4	0	0	0	0
فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها يساعد في جودة التقارير المالية	30	40	41	54.7	3	4	1	1.3	0	0
تقديم تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات يساعد في جودة التقارير المالية	32	42.7	37	49.3	6	8	0	0	0	0
التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية يساعد في زيادة جودة التقارير المالية	38	50.7	33	44	4	5.3	0	0	0	0
إفصاح المراجع عن نطاق عملية المراجعة ومسئوليته تجاه القوائم المالية يساعد في جودة التقارير المالية	34	45.3	36	48	4	5.3	1	1.3	0	0
الالتزام بالسلوك المهني في أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية	39	52	31	41.3	5	6.7	0	0	0	0
كتابة تقرير عن نتائج المراجعة مبنيا علي رأيه يساعد في جودة التقارير المالية	31	41.3	33	44	11	14.7	0	0	0	0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (7/2/3) الآتي:

1. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (50.7)%، إما إفراد العينة الموافقون بشدة فقد بلغت نسبتهم(45.3)%، بينما أفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (4)%.
2. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم(54.7)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (40)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(4)%، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.3)%.
3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(49.3)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (42.7)، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (8)%.
4. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم(50.7)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (44)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%.
5. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم(48)%، بينما الموافقون بشدة فقد بلغت نسبتهم (45.3)% إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%، أفراد العينة الذين لا يوافقون فقد بلغت نسبتهم (1.3)%.
6. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم(52)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (41.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(6.7)%.
7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم(44)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (41.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(14.7)%.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية

جدول (8/2/3)

التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسئولياته القانونية ومهامه الإدارية يساعد في جودة التقارير المالية	26	34.7	40	53.3	8	10.7	1	1.3	0	0
الاشراف علي إعداد التقارير المالية للتأكد من صحتها وسلامتها يساعد في جودة التقارير المالية	29	38.7	41	54.7	4	5.3	0	0	1	1.3
المساهمة في رفع كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية والخارجية يساعد في جودة التقارير المالية	34	45.3	30	40	10	13.3	1	1.3	0	0
تمتع إعضاء لجان المراجعة بالخبرة العملية والعلمية يساعد في جودة التقارير المالية	37	49.3	34	45.3	4	5.3	0	0	0	0
الالمام بالمعايير والقواعد المهنية يساعد في جودة التقارير المالية	36	48	35	46.7	4	5.3	0	0	0	0
المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات الواردة بما يساعد في جودة التقارير المالية	28	37.3	43	57.3	4	5.3	0	0	0	0
المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية وشفافية التقارير المالية يساعد في جودة التقارير المالية	36	48	32	42.7	6	8	1	1.3	0	0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/2/3) اتضح الآتي:

1. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (53.3)% أما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (34.7)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(10.7)%، بينما الذين لا يوافقون بلغت نسبتهم (1.3)%.
2. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (54.7)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (38.7)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%، بينما الذين لا يوافقون بشدة بلغت نسبتهم (1.3)%.
3. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(45.3)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (40)% إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(13.3)%، بينما الذين لا يوافقون بلغت نسبتهم (1.3)%.
4. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم(49.3)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (45.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (5.3)%.
5. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم (48)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (46.7)، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%.
6. أن غالبية إفراد العينة يوافقون على العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم(57.3)%، بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (37.3)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(5.3)%.
7. أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم(48)%، بينما الموافقون بلغت نسبتهم (42.7)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(8)%، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (1.3)%.

2. الإحصاءات الوصفية واختبار مربع كاي لعبارات الفرضيات:

اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولي:

جدول رقم (9/2/3)

المتوسط المرجح ومربع كاي للفرضية الأولي

العبارات	المتوسط المرجح	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي الدلالة
عمليات الفحص والتقويم المستمر تساعد في جودة التقارير المالية	4.5	81.32	3	.000
مراجعة القوائم المالية للتأكد من سلامتها يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	61.26	3	.000
اكتشاف الأخطاء والتزوير يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	50.81	3	.000
التأكد من إجراءات الدقة المحاسبية يساعد في جودة التقارير المالية	4.5	68.73	3	.000
التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي يساعد في جودة التقارير المالية	4.5	70.33	3	.000
وضع خطة لكل مهمة يساعد في جودة التقارير المالية	4.2	38.86	3	.000
توصيل التقارير الخاصة بنتائج أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية	4.4	87.60	4	.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (9/2/3) كالآتي:

أن المتوسط المرجع لجميع عبارات الفرضية الأولي أكبر من (4.2) مما يدل علي أن أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارات، ويتضح أن قيم مربع كاي المحسوبة (81.32، 61.26، 50.81، 68.73، 70.33، 38.86، 87.60) وبدرجات حرية (3-4) وبمستوي معنوية (0.000) لجميع العبارات وعند مقارنة مستوي المعنوية بالمستوي المسموح به (0.05) نجد أن مستوي المعنوية في العبارات تقل عن المستوي المسموح به مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية** " قد تحققت

اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (10/2/3)

المتوسط المرجح ومربع كاي الفرضية الثانية

العبارات	المتوسط المرجح	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي الدلالة
التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية يعمل علي إنتاج تقرير يعبر عن واقع القوائم المالية بما يساعد في جودة التقارير المالية	4.4	29.36	2	.000
فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	63.18	3	.000
تقديم تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	22.16	2	.000
التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية يساعد في زيادة جودة التقارير المالية	4.4	26.96	2	.000
إفصاح المراجع عن نطاق عملية المراجعة ومسئوليته تجاه القوائم المالية يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	56.68	3	.000
الالتزام بالسلوك المهني في أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية	4.4	25.28	2	.000
كتابة تقرير عن نتائج المراجعة مبنيا علي رأيه يساعد في جودة التقارير المالية	4.2	11.84	2	.003

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(10/2/3)** كالآتي:

أن المتوسط المرجع لجميع عبارات الفرضية الثانية أكبر من أو يساوي (4.2) مما يدل علي أن أفراد العينة يوافقون بشدة علي العبارات، ويتضح أيضا أن قيم مربع كاي المحسوبة (29.36، 63.18، 22.16، 26.96، 56.68، 25.28، 11.84) وبدرجات حرية (2-3) وبمستوي معنوية (0.000-0.003) لجميع العبارات وعند مقارنة مستوي المعنوية بالمستوي المسموح به (0.05) نجد أن مستوي المعنوية في العبارات تقل عن المستوي المسموح به مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية**" قد تحققت

اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (11/2/3)

المتوسط المرجح ومربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	المتوسط المرجح	مربع كاي	درجة الحرية	مستوي الدلالة
مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسئولياته القانونية ومهامه الإدارية يساعد في جودة التقارير المالية	4.2	49.85	3	.000
الاشراف علي إعداد التقارير المالية للتأكد من صحتها وسلامتها يساعد في جودة التقارير المالية	4.2	60.41	3	.000
المساهمة في رفع كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية والخارجية يساعد في جودة التقارير المالية	4.2	40.04	3	.000
تمتع إعضاء لجان المراجعة بالخبرة العملية والعلمية يساعد في جودة التقارير المالية	4.4	26.64	2	.000
الالمام بالمعايير والقواعد المهنية يساعد في جودة التقارير المالية	4.4	26.48	2	.000
المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات الواردة بما يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	30.96	2	.000
المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية وشفافية التقارير المالية يساعد في جودة التقارير المالية	4.3	50.70	3	.000

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2019م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(11/2/3)** كالآتي:

أن المتوسط المرجع لجميع عبارات الفرضية الثالثة أكبر من أو يساوي (4.2) مما يدل علي أن أفراد العينة يوافقون بشدة، ويتضح أن قيم مربع كاي المحسوبة (49.85، 60.41، 40.04، 26.64، 26.48، 30.96، 50.70) وبدرجات حرية (3-2) وبمستوي معنوية (0.000) لجميع العبارات وعند مقارنة مستوي المعنوية بالمستوي المسموح به (0.05) نجد أن مستوي المعنوية في العبارات تقل عن المستوي المسموح به مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية** " قد تحققت

الخاتمة

تحتوي على الأتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

اولاً: النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج التالية :

أولاً : النتائج المتعلقة بالإطار النظري :

1. ساهمت المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية في التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي بما ساعد في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية.
2. ساهمت المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة المصرفية في عمليات الفحص والتقويم المستمر مما زاد من الثقة في التقارير المالية.
3. ساهمت المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية في التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية مما ساهم في تأكيد الثقة في التقارير المالية لدى المستخدمين.
4. ساهمت المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة المصرفية في الإلتزام بالسلوك المهني في أداء المراجعة والفحص مما ساعد في تقليل الغش والأخطاء في التقارير المالية.
5. ساهمت لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في تطوير السياسات المحاسبية وشفافية التقاير المالية.
6. الإلمام الكافي من قبل أعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية ساعد في جودة التقارير المالية.
7. ساهمت لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسؤولياتة القانونية ومهامه الإدارية ساعد في جودة التقارير المالية
8. تطبيق معايير المراجعة الداخلية زاد من مستوى الملائمة ودرجة المصداقية في بيانات التقارير المالية.

ثانياً : النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية :

1. أثبت البحث وجود علاقة بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية .
2. أثبت البحث وجود علاقة بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية .
3. أثبت البحث وجود علاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية .

ثانياً: التوصيات :

من خلال النتائج السابقة أوصى البحث بالأتي :

1. ضرورة الإهتمام بالمراجعة الداخلية لأنه يزيد في إكتشاف الأخطاء والتزوير مما يؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية.
2. اختيار اعضاء لجان المراجعة من اشخاص ذوى خبره علمية وعملية .
3. عمل الجمعيات المهنية والأكاديمية القيام بنشر الوعى بأهمية تطبيق الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات .
4. أهمية عمل المصارف السودانية على تطبيق آليات الحوكمة المصرفية لما لها من أثر في ترقية أداء المصرف وتحقيق نسبة تفوق الأدنى للملائمة المصرفية المستهدفة من لجنة بازل.
5. تقديم تقرير سنوية عن مدى التزام الشركة بتطبيق الآليات المحاسبية الحوكمة المصرفية.
6. ضرورة الإلمام الكافي لأعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية .
7. قيام المصارف السودانية الإهتمام بالمراجعة الداخلية لأنها تزيد من التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي يساعد في جودة التقارير المالية.
8. إلتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية التي تعمل على إنتاج تقرير يعبر عن واقع القوائم المالية.

1. مقترحات لبحوث مستقبلية:

أ. دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في جودة المعلومات المحاسبية .

ب.دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في التهرب الضريبي .

ج. نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها في جودة التقارير المالية .

المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر باللغة العربية :

1/ الكتب

- أمين السيد أحمد لطفى ، **المراجعة وحوكمة الشركات،** (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م)
- أمين السيد واحمد الطيب، **المراجعة وحوكمة الشركات،** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)
- حسين القاضي وسوسن حلبوني،**مبادئ المحاسبة،**(عمان: دار زهران للنشر،1997م)
- حكمت أحمد الراوي، **محاسبة دولية،** (عمان: دار حنين للنشر، 1995م)
- رضوان حلوان حنان،**النموذج المحاسبي المعاصر**: من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط 2، (د.م: دار وائل للنشر، 2006م)
- ـــــــــــــــ، **النموذج المحاسبي المعاصر**،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003م)
- طارق حامد، **حوكمة الشركات تطبيقات على المصارف،** (الاسكندرية : الدار الجامعية، د.ت)
- طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية،** (القاهرة: الدار الجامعية، د.ت)
- ـــــــــــــــ، **التقارير المالية،** (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005م)
- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة،** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1990م)
- عبد الوهاب على نصر، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة فى بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال،** (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006م)

- ـــــــــــــــ، ـــــــــــــــ، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية الدولية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)
- عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، (صنعاء : مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2007م)
- عدنان بن حيدر بن درويش ، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة** ،(بيروت :اتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع ، 2007م)
- عطا وارد خليل ومحمد الفاتح العشماوي، **الحوكمة المؤسسة**، (القاهرة: الحرية للنشر والتوزيع، 2008م)
- على عبد الباسط كمون، **حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، (حلب: مجلة المحاسبة، العدد 56، 2014م)
- عمر أحمد الفكى، **إدارة الجودة الشاملة**، (الخرطوم: د.ن، د.ت)
- كمال الدهراوي، وعبد الله هلال، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،1999م)
- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)
- محمد البشير،"**التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات**"، (عمان: المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، 2003م)
- محمد السيد السرابا، **اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل – الاطار النظرى والمعايير والقواعد ومشاكل التطبيق العملى**، (القاهرة : المكتب الجامعى الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م)
- محمد سامي راضى ، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعى، 2010م)

- محمد سمير الصبان، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999م)
- محمد مصطفى سليمان ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)،ص148
- الهادي آدم محمد أبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2009م)
- ـــــــــــــــ، **نظرية المحاسبة**، ط 4 ،(الخرطوم: د.ن،2007م)
- محمد عبد الحافظ عبد العال، **المراجعة وتحديات الإزمة المالية**، (القاهرة : د.ن ،2009م)

2/ المجلات والدوريات

- أسامة بن فهد الحيزان، **تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة**، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للمحاسبة الادارة والتامين ، العدد 70 ، 2008م)
- اسامة على ميلاد ، **دورة المراجعة في تدعيم حوكمة الشركات**، (القاهرة : جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2011م)
- أسعد مبارك حسين وهناء فرح محمود عوض الكريم، **دور التقدير الذاتي فى تحسين جودة التقارير المالية**، دراسة ميدانية على ديوان الضرائب بولاية الخرطوم، (الخرطوم : مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 5، 2016م)
- أمال محمد محمد عوض،"**دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية**"، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2010م) .

- حسين، أسعد مبارك، ودرار، لبنى محمد حسن، **دور آلبات حوكمة المصرفية في ادراة المخاطر بالمصارف السودانية**، (الخرطوم: نورا الحديثة للطباعة والنشر، مجلة ضمان الودائع المصرفية، العدد1، ، 2015)
- زكريا عبده السيد أحمد، **مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين اليات الحوكمة في شركات المساهمة المصرية**، (بنها : جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارة، العدد الأول، 2006م)
- ـــــــــــ، **اثر القدرة المالية لدي اعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد 4، 2012م)
- زينب أسعد، **قياس جودة الافصاح المحاسبي في ظل المخاطر النظامية والإفصاح التطلعي لتعظيم قيمة المنشأة**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، 2008م)
- سامح محمد رضا رياض أحمد ، **دور لجان المراجعة كاحد دعائم الحوكمة فى تحسين جودة التقارير المالية** ، (عمان : الجامعة الاردنية، عمادة البحث العلمى، المجلة الأردنية فى ادارة الاعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011م) .
- ـــــــــــــ، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على شركات الادوية المصرية**، (عمان : جامعة اليرموك، المجلة الاردنية فى ادارة الاعمال، العدد 7، 2011م) .
- سعد بن صالح الرويتع، "**المحتوى المعلوماتي للدخل المحاسبي**"، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 2002م)
- سندس ماجد رضا، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية**، (العراق:جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (18)، 2011م)

- سهير الطنملي، **دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية**، (الجزائر : مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 1، المجلد 2، 2011)
- صالح محمد رضا، **دور لجان المراجعة في تخفيف المستحقات الإختيارية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، 2010م)
- صدام محمد محمود، **أثر حوكمة المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة التقارير المالية**، دراسة حالة على عينة من المحاسبين لمدينة تكريت، (تكريت: مجلة امثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2012م)
- صلاح حسن علي، **مؤشر مقترح لقياس وتقييم جودة التقارير المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبى، العدد (2)، 2011م)
- عاطف محمد العوام، محمد احمد شاهين، **أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بسوق الأوراق المالية**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2013م)
- عبد اللطيف محمد عبد الرحمن، **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية**، ، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد 3، العدد 1، 2009م)
- عبد الوهاب نصر وأسماء أحمد الصيرفى، **(أثر الإلتزام الأخلاقى للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية** – بالتطبيق على الشركات المفيدة بالبورصة المصرية، (القاهرة: جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2015م)
- علي محمد علي الصياد، **أثر تطبيق معايير القيمة العادلة علي جودة التقارير المالية وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصررية**، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية، المجلد (2)، العدد(2) 2013م)

- فارس كريم العانى، **دور حوكمة الشركات فى التصدي لأثار الازمات المالية العالمية** ، (القاهرة : كلية التجارة، جامعة بنها ، مجلة الدوريات والبحوث التجارية ، المجلد الاول العدد الثانى ، 2010م)
- فهد محمد الرقيب، **حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد (4)، 2010م)
- كريمة علي كاظم، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة:** دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين، (د.م: مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 90، 2011م)
- ليلي محمد لطفي،"**تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسة إدارة الأرباح**"، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 2002م)
- مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، 2009م)
- محمد الرملى أحمد، **دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية**، (سوهاج : جامعة جنوب الوادى، كلية التجارة بسوهاج ، مجلة البحوث التجاريه المعاصرة ، مجلد 1 ، العدد 2 ، ديسمبر 2001م)
- محمد الرملي احمد عبد الله ، **اطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات**، (سوهاج : جامعة اسيوط، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 1994م)

- مدثر طه أبو الخير، **أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 2، 2007م)
- مدثر طه أبو الخير، "**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**"، (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد 2، 2007م)
- معتز رمضان ابوبكر، **أسباب تدنى مستوى الثقة في المراجعين الخارجيين من جانب مصلحة الضرئب**، (الإسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، ورق بحثية مقدمة إلى مجلس كلية التجارة ، 2009م)
- المعتز رمضان أبوبكر الشيخ، **أسباب تدنى مستوى الثقة فى المراجعيين الخارجيين من جانب مصلحة الضرائب فى ليبيا**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للمحاسبة والمراجعة، العدد 1، 2013م)
- معتز عبد الحميد علي كيلان، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية**، المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2013م)
- منال حامد فراج، **دورة الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية**، دراسة ميدانية، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد (34) العدد الرابع 2010م)
- ناظم حسن عبدالسيد، **أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية**: دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، (تكريت: مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلة 3، العدد4، 2012م)

- الهادي ادم محمد ابراهيم، **امكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقديم اداء سوق الخرطوم للاوراق المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (4)، 2008م)
- هدية محمد الحشاش، **دراسة تحليلية لابعاد المحاسبة لحوكمة الشركات المصرية**، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة، المجلة العربية للدراسات التجارية ، العدد 3 ، 2004م)
- ياسر السيد كساب، **دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73، 2009م)
- ياسر السيد كساب، عبدالرحمن الرزين،"**دور آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية**"، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 73 ، 2009م)
- يسرى حسين خليفة،"**العوامل المؤثرة على القرار الأخلاقي في مجال التمويل**،" (طنطا : جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد 2، 2006م)
- يونس حسن عقل،"**دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات** "، (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2005م)

3/ الرسائل العلمية :

- إبراهيم الطاهر إبراهيم الفكي، **الإتجاهات المعاصرة للمراجعة الخارجية وأثرها في جودة التقارير المالية**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2018م)
- أحلام احمد محمد محمد صالح، **استقلال المراجع الخارجى وحياده وأثرهما فى التقارير المالية للشركة المدرجة يسوق الخرطوم للاوراق المالية**، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)

- اشرف أحمد محمد غالي، "**قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية**"، (السويس : جامعة قناة السويس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)
- إعتماد نور الدين محمد إدريس ، **آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي**، دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2020م) .
- انتصار حسين علي عبدالله، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات واثرها علي جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية علي عينة من المصارف الصودانية** (جامعة الرباط ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2016م)
- براءة عامر كرم الله، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2016م)
- جميل حسن محمد، **متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدارسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2007م)
- جيهان محمود عبد المجيد، **تقيم أثر استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2012م)
- حسن الطيب عبدالله خالد، **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة التقارير الملية المنشورة – دراسة تحليلية تطبيقية**،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراست العليا، رسالة دكتورة في المحاسبة غير منشوررة، 2010م)

- حمدان إبراهيم ضو البيت، **دور الآليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في الإفصاح الإختياري لتحقيق جودة معلومات التقارير المالية**، دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2019م)
- حنان أيمن محمد على، **دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركة**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2013م)
- خالد الامين محمد صالح، **أثر حوكمة الشركات على جودة المحتوى الاعلامي للتقارير المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)
- رأفت محمد محمد جودة، **أثر المحتوي الإعلامي للتقارير المالية علي كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، درأسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير المنشورة، 2010م).
- سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية**، (القاهرة: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)
- عبد الله على أحمد القرشى ، **دراسة تحليلية لأبعاد الحوكمة وتأثرها على الداء المصرفي ، دراسة تطبيقية على قطاع الدول المحلية**، (حلوان ، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الأعمال، رسالة دكتوراه فى إدارة الاعمال، غير منشورة ، 2010م)
- عبد الله على أحمد القرشي، **دراسة تحليلية لآليات الحوكمة على الأداء المصرفى** – دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية، (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه، غير منشورة فى إدارة الأعمال، 2010م)، ص95

- عبد الله نصر الدين أمين، **دور حوكمة الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد،** (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدارسات العليا، رسالة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، 2015م)
- عبد المطلب ابوزيد عثمان، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص،**(الخرطوم: جامعة امدرمان الاسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م)
- عبد المنعم محمد حسن حامد، **نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودوره في تحسين جودة التقارير المالية،** (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2019م)
- على حسين محمد على، **دور آليات الحوكمة المصرفية في ترشيد قرارات منح الإئتمان المصرفي،** دراسة ميدانية علي بنك فيصل الإسلامي السوداني ، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2018م)
- فاتن محمد حمدي على، **تقييم المدخل الحديث في بناء معايير المحاسبة وأثرها علي جودة التقارير المالية،** (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، بحث ماجستير في المحاسبة غير منشور، 2012م)
- فاتن محمد حمدي علي، **تقييم المداخل الحديثة في بناء معايير المحاسبة واثرها علي جودة التقارير المالية،** (حلوان : جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشور، قسم المحاسبة، 2012م)
- لينا عبد الرحمن محمد، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ودورها في تعزيز جودة التقارير المالية،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2017م).
- ماجد ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،** (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)

- محمد أحمد محمد على، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح،** (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2013م)
- محمد نواف حمدان، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية –** دراسة تطبيقية، (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، ، 2006م)
- مرينا مرزوق متى، **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الأستثمار،** (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2018م)
- محمد محمود عبد الله محمد على، **دور الآليات المحاسبة لحوكمة الشركات فى تخفيف فجوة توقعات المراجعة،** (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة، غير منشورة، 2014م)
- مطاوع السعيد، **دور المراجعة في حوكمة الشركات،** (القاهرة: جامعة الأزهر، دراسة تحليلية كلية التجارة، 2009م)
- نهاد إسحق عبد السلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإتفاق الإستثماري،** دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2011م)
- نهلة محمد السيد إبراهيم، **تاثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية،** (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة ، 2008م)، ص48
- وسيلة بوخالفه ، **دور المراجعة الخارجية فى تحسين جودة القوائم المالية،** (الجزائر: جامعة قاصدى مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013)

- ياسر حمد محمد حمد ،**دور التقارير المالية فى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الإفصاح العام**، دراسة تحليلية تطبيقية بالمملكة العربية السعودية، (الخرطوم : جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، 2008م)
- يوسف ارشد حبيب العارمي، **أوجة القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطى**، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)

4/ المؤتمرات والتقارير والمنشورات :

- ـــــــــــــــ، **تدقيق الحسابات وأطراف فى إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة: فندق شيراتون، المؤتمر العربي الأول، 2005م)
- اشرف حنا ميخائيل ، **تدقيق الحسابات واطراف في اطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة : جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى في اطار حوكمة الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية ، 13-19 يوليو ، 2005م)
- إمام حامد الخليفة ، **التدقيق الداخلى مبادئ الحوكمة فى التشريع الضريبى المصري**، (القاهرة : المؤتمر العربى الاول حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات ، 2005م)
- التقرير السنوي لبنك فيصل الإسلامي السواني ، 2016م
- سعدابي ابراهيم احمد، **دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني**، (القاهرة: المعهد الاسلامي لليحوث والتدريب، 2008م)
- عبد الله على أحمد قرش ، **اليات حوكمة الشركات فى البنوك ودورها فى تحسين الأداء المصرفى**، (بيروت: إتحاد المصارف العربية ، 2011م) ، ص 80

- عوض سلامة الرحيلى ، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات** ،(القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية المؤتمر العربى الأول ، الفترة من 24-26 سبتمبر 2005م)
- عوض سلامة الرحيلى، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات – دراسة ميدانية لحالة السعودية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى فى اطار حوكمة الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية ، 2005م)
- ماجدة احمد شلبي ، **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل** ، (الدليل الالكتروني للقانون العربي) ، www.arablawinfo.com
- محمد سلمان الصلاح ، **الاستفادة من أدوات الرقابة لادارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**، (القاهرة : مؤتمر التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 2005م)
- محمد عبد الفتاح العشماوى، **نموزج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات فى اطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، منظمة العربية للتنمية الادارية، الملتقى العربى الثانى للحوكمة والاصلاح المالى والادارى فى المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق فى ظل المعايير الدولية، 2007م)
- محمد فرح عبدالحليم، **المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية**، (القاهرة : جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى فى اطار حوكمه الشركات حول تدقيق الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية ، 2005م)
- مصطفى نجم البشارى، **أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة فى المؤسسات العامة بالسودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مؤتمر المراجعة الداخلية الاول بالسودان حول الادارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى، 2008م)

- مصطفي حسن بسيونى، **المراجعة الداخلية فى إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية**، (القاهرة : المؤتمر العربي الاول حول التدفق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات، سبتمبر 2005م)
- ممدوح ابوالسعود، **دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر العربى الاول للتدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات وتدقيق المصارف والمؤسسات المالية وتدقيق الشركات الصناعية، 2005م)
- نمر محمد الخطيب وصديق فؤاد، **مدى إنعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر**، (الجزائر: المؤتمر العلمى الدولى حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، د.ت)
- هواري سويسي وبدر الزمان، **نموزج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، (الجزائر : المؤتمر العلمى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بكلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م)

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- ALLen N.,bjorn, christatian. the roles of corporate governance in bank failures during the recent financial crisis. ,(2014).
- https://web.facebook.com/327396260649427/
- Soderstorm,n.s&Jialin,K.S.,"IFRS Adoption and Accounting Quality:AReview",Working Paper University of Colorado and University Hawaii,sep,2007,
- www.bltagi.com
- Fizilah Abdul Samed a Haslindar Ibrahim (2011) **Corporate Govemance Mechanisms and Performance Of public-Listedfamily-Ownership in Malaysia** (Malaysia: University saints Malaysia Intemational journal of economics and Finance Vol3 No1)

□الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا

السيد/ة ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

<u>الموضوع/ استمارة استبانة</u>

الاستبانة التي بين يديك هي إحدى أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: **(دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية)** دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني .

تمثل الإستبانة كأحد متطلبات البحث، نرجو من سيادتكم ولخبرتكم في هذا المجال إبداء آرائكم حول عبارات الإستبانة، ونحيطكم علما بأن كل البيانات الواردة في هذه الإستمارة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا وافر الشكر والتقدير

الباحث

محمد صلاح عبد الرحمن

القسم الأول: البيانات الشخصية:

أرجو كريم تفضلكم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب :

1/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ نظم معلومات محاسبية ☐

دراسات مالية ومصرفية ☐ إقتصاد ☐ أخرى ☐

2/ المؤهل العلمي:

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

3/ المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية ☐

زمالة أخرى ☐ لا يوجد مؤهل مهني ☐

4/ المسمى الوظيفي :

محاسب ☐ مراجع داخلي ☐ مدير مالي ☐

مؤظف استثمار ☐ موظف مخاطر ☐ محلل مالي ☐

5/ سنوات الخبرة :

اقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنوات ☐

10 وأقل من 15 سنة ☐ 15 وأقل من 20 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: متغيرات الدراسة :

الرجاء وضع علامة (√) تحت مستوى الموافقة المناسب:

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية .

الرقم	العبـــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشده	أوافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشده
1	عمليات الفحص والتقويم المستمر يساعد في جودة التقارير المالية.					
2	مراجعة القوائم المالية للتأكد من سلامتها يساعد في جودة التقارير المالية.					
3	إكتشاف الأخطاء والتزوير يساعد في جودة التقارير المالية.					
4	التأكد من إجراءات الدقة المحاسبية يساعد في جودة التقارير المالية.					
5	التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي يساعد في جودة التقارير المالية.					
6	وضع خطة لكل مهمة يساعد في جودة التقارير المالية.					
7	توصيل التقارير الخاصة بنتائج أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية.					

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية .

الرقم	العبـــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشده	أوافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشده
1	إلتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية يعمل على إنتاج تقرير يعبر عن واقع القوائم المالية بما يساعد في جودة التقارير المالية.					
2	فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها يساعد في جودة التقارير المالية.					
3	تقديم تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات يساعد في جودة التقارير المالية.					
4	التأكد من صحة وعدالة القوائم المالية يساعد في زيادة جودة التقارير المالية.					
5	إفصاح المراجع عن نطاق عملية المراجعة ومسؤليتة تجاة القوائم المالية يساعد في جودة التقارير المالية.					
6	الإلتزام بالسلوك المهني في أداء المراجعة والفحص يساعد في جودة التقارير المالية.					
7	كتابة تقرير عن نتائج المراجعة مبنياً على رأية يساعد في جودة التقارير المالية.					

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية .

الرقم	العبـــارة	مستوى الموافقة				
		أوافق بشده	أوافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشده
1	مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمسؤولياتة القانونية ومهامه الإدارية يساعد في جودة التقارير المالية.					
2	الإشراف على إعداد التقارير المالية للتأكد من صحتها وسلامتها يساعد في جودة التقارير المالية.					
3	المساهمة في رفع كفاءة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية والخارجية يساعد في جودة التقارير المالية.					
4	تمتع أعضاء لجان المراجعة بالخبرة العملية والعلمية يساعد في جودة التقارير المالية.					
5	الإلمام بالمعايير والقواعد المهنية يساعد في جودة التقارير المالية.					
6	المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات الواردة بما يساعد في جودة التقارير المالية.					
7	المساهمة في تطوير السياسات المحاسبية وشفافية التقاير المالية يساعد في جودة التقارير المالية.					

الملحق رقم (2)

محكمو الاستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
د. ياسر تاج السر محمد سند	أ. مشارك	كلية التجارة
د. عبد الرحمن عادل خليل	أ. مشارك	كلية التجارة
د. محمد بدر حامد الصبيح	أ.مساعد	كلية التجارة
د. الزين عبد الله بابكر	أ.مساعد	كلية التجارة
د. على عباس على عوض السيد	أ.مساعد	كلية التجارة